الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي -سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال
تحت عنوان

العوامل المساعدة على ربحية البنوك

دراسة حالة فروع البنوك الجزائرية لولاية سعيدة

إعداد الطلبة:

***عاشور كريمة**

*** صدوق ايمان**

إشراف الأستاذ: *

*** أ. بومدين محمد أمين**

اللجنة العلمية المناقشة

الأستاذ	الصفة	الجامعة
	رئيسا	
	مقررا ومشرفا	
	مناقشا	

دعاء

يارب ..

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ..

ولا أصاب باليأس إذا فشلت..

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو

التجارب التي تسبق النجاح .

يارب ..

علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف .

يارب..

إذا جردتني من المال أترك لي الأمل ..

وإذا جردتني من النجاح اترك لي القوة والعناد

حتى أتغلب على الفشل ..

وإذا جردتني من نعمة الصحة

أترك لي الإيمان .

يارب ..

إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار ..

وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو .

يارب ..

إذا نسيتك فلا تنساني

شكرات

نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور – بومدين محمد الأمين– على مساعدته لنا رغم

الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم و الجزائر الخاصة ، والتي نجم عنها انقطاع الدراسة ، إلا انه كان في تواصل دائم معنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة و تشجيعه لنا من بداية هذا البحث وله منا خالص التقدير و الاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

والى كل الاساتذة الذين ساهموا في بلوغنا هذه المرحلة.

اهداء

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها و حضنتني أحشاءها قبل يديها... أهدي سلامي و محبتي إليها إلى أمي .... ذلك النبع الصافي إلي شجرتي التي لا تذبل .. رعاك المولى.. وجزأك من الثواب أجزاه

إلى أبي.. هنائي .. و دُنيتي .. بدونه لا أكون أبداً .. أنه بحرٌ من حنانٍ لا ينصب.. وَ حُبّ لا يزول ..ليتني أختارُ لحظات عمري .. لاخترتها بقربه لـ تركت دنيا الناس .. وعشتُ دُنياه..

إلى من كانوا لي النور للبصر .... إلى من بهم ازهوا وافتخر إلى إخوتي " خيرور، عمر" و أزواجهم " عادل ، نزيهة ".

والى كتكوتي العائلة " عبد الحميد ، ادم "

إلى كل من عائلة "عاشور ، جابر ، يونس ، حمودة ، بن عطى الله "

إلى صديقتي و رفيقة دربي و التي شاركتني في انجاز هذا العمل " صدوق إيمان " و عائلتها.

إلى كل من أحبهم قلبي ولن ينساهم عقلي ولكن لم يكتبهم قلمي.

إلى كل زملائي بكلية علوم التسيير.

كريمة

اهداء

الحمد لله على ما أوصلني إليه من علم ووفقني في إنجاز هذا البحث المتواضع و أول من سأهديه هذا الإنجاز الوالدين الكريمين الذي قال فيهما الله عز و جل:"ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا".

إلى التي دللتني بحبها و أنعمتني بحنانها و زرعت بروحي رمز المحبة و العطاء إلى من تدعو لي الله لتوفيقي في حياتي إلى من رسخت لي معالم الحياة في أجمل صورها إلى من تحفزني لبناء مستقبل زاهر جميل إلى من جعلت رضاها حافزي للنجاح في دربي إليك يا "أمي الحبيبة".

إلى أعز ما أهداه الله لي تاج أيامي الذي علمني حب المسؤولية و نبل الأخلاق و صراحة الضمير و جعلني قوية إلى من علمني معنى التحدي إلى الذي أرشدني لطريق العلم و كان سندي في الحياة حفظه الله و رعاه و لا حرمنا أبدا إياه "أبي الغالي".

إلى الذين فرحوا بفرحتي و حزنوا بحزني إلى إخوتي الأعزاء "عبد الفتاح ، جمال الدين ".

إلى أعز صديقة و التي شاركتني في إنجاز هذه المذكرة "عاشور كريمة" .

ايمان

الملخص :

تعد العوائد هدفا تسعى إليه جميع البنوك لأنه يحقق له دخلا جاريا و يضمن له البقاء و الاستمرار في المنافسة مع البنوك الأخرى و من هنا جاء هدا البحث لتسليط الضوء على بيان العوامل المؤثرة على ربحية البنوك ،و ذلك من خلال الاعتماد على البنوك التجارية لولاية سعيدة و هي :BNA –BADR–AGB–CNEP و لتحقيق ذلك قمنا بجمع البيانات اللازمة عن البنوك عينة الدراسة ،و تحليلها إحصائيا ،حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في الربحية البنوك ،و المتغيرات المستقلة المتمثلة في العوامل المؤثرة و لتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع بالاستناد الى نموذج معادلة الانحدار الخطي ،و توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين العوامل المؤثرة الكلية و ربحية البنوك.

الكلمات المفتاحية : البنوك ،الربحية ،العوامل المؤثرة على ربحية البنوك .

Abstract :

Returns is a goal that all banks seek it because it achieves a current income for them and guarantees them to stay and continue to compete with other banks. Hence this research came to highlight the factors affecting the profitability of banks, by relying on commercial banks for Saida state like : BNA –BADR–AGB–CNEP. To achieve this, we collected the necessary data on the study sample banks, and analyzed them statistically. The behavior of the dependent variable represented in the profitability of banks was studied, and the independent variables represented by the influencing factors. To achieve this, a model was built to measure The relationship between the independent variables and the dependent variables based on the linear regression equation model. The study reached a number of results, the most important of which is the existence of a strong correlation between the overall influencing factors and the profitability of banks.

Key words: banks, profitability, factors affecting bank profitability.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر و العرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	أ–ت
الفصل الأول: الأدبيات التطبيقية و النظرية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك	
مقدمة الفصل الأول	01
I. الأدبيات التطبيقية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك	
1. الدراسات السابقة 1.1الدراسات السابقة باللغة العربية 1.2الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	 02 05

3.1موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	9
II. الأدبيات النظرية	
1 أساسيات حول البنوك	10
1.1 نشأة و تطور البنوك 1.2تعريف البنوك 1.3أنواع البنوك	10 11 13
2- أساسيات حول ربحية البنوك	17
1.2مفاهيم حول ربحية البنوك التجارية 2.2مؤشر الربحية 3.2النظريات المفسرة لربحية البنوك التجارية	17 20 23
3 المخاطر المصرفية المؤثرة على ربحية البنوك	25
1.3 أنواع المخاطر المصرفية	25
4 العوامل المؤثرة على ربحية البنوك	32
1.4العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك 4.2 العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك	32 36
خاتمة الفصل الأول	42

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية في بنوك سعيدة	
مقدمة الفصل	43
1- الإجراءات المنهجية.	44
1. مشكلة البحث. 2. منهج البحث . 3. محاور الدراسة . 4. صدق و ثبات الاستبيان. 5. مجتمع الدراسة. 6. تحليل عناصر مجتمع البحث و عينته	44 44 45 45 46
2- التحليل الوصفي لعينة الدراسة	50
1. تحليل محاور الدراسة 2. تحليل ارتباط محاور الدراسة	51 58
3- دراسة الانحدار للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك	65
1. نموذج الدراسة 2. تقدير معادلة اثر العوامل على ربحية البنوك. 3. معادلة الانحدار 4. اختبارات جودة النموذج	65 65 67
4- اختبار الفرضيات	69

خاتمة الفصل	76
الخاتمة العامة	
المصادر و المراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة

الأشكال و الجداول

1. قائمة الأشكال :

الرقم	الشكل	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	46
02	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	47
03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل	48
04	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	49
05	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقيJarque – bera	68

2. قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معامل الثبات الفا كرونباخ للاستبيان	45
02	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	46
03	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	47
04	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	48
05	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	49
06	درجة مقياس ليكارت	50
07	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للعوامل الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك	51
08	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للعوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك	54
09	الدرجة الكلية للعوامل الكلية المؤثرة على ربحية البنوك	57
10	ارتباط العوامل الخارجية	59
11	ارتباط العوامل الداخلية	61
12	ارتباط العوامل الكلية	64
13	نتائج نموذج الانحدار	65
14	نتائج اختبار LM Tests للارتباط الذاتي بين البواقي	67
15	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقيJarque – bera	68
16	نتائج اختبار تباين الأخطاء	68
17	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للجنس	69
18	نتائج اختبار test ANOVA للجنس	70
19	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للوظيفة	71

20	نتائج اختبار test ANOVA للوظيفة	71
21	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمؤهل العلمي	72
22	نتائج اختبار test ANOVAللمؤهل العلمي	73
23	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للخبرة	74
24	نتائج اختبار test ANOVA للخبرة	74
25	نتائج اختبار T	75

المقدمة

تعتبر البنوك باختلاف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي و طريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية و ما تحمله من شتى الأنظمة و القوانين السارية المفعول ، فالبنوك التجارية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في مجتمعها .

حيث أن تحقيق الأرباح و تعظيمها احد الأهداف الأساسية إذ لم يكن الهدف الأساسي التي تسعى إليه البنوك التجارية إذا انه تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها و بقائها و تدعيم مركزها المالي ، وزيادة حقوق ملكيتها و تعزيز ملائمتها و سيولتها مما تزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار و الالتزامات التي تواجهها وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية و تآكل حقوق ملكيتها و تعرضها للعسر المالي و التعثر مما قد يقضي إلى تصفيتها.

تعتبر الربحية هدفا أساسيا لجميع المؤسسات المالية وأمرا ضروريا لبقائها و استمراريتها ، فهي احد أهم المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، حيث أنها تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف و المستثمرين المرتقبين و تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لأداء إدارة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح ، فهي تعطي فكرة عامة عن مدى كفاية هذا المصرف في إدارة مشاريعه .

كما انه يعد مؤشر الربحية من أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية ، وان إدارات المصارف التجارية تسعى دائما لتعظيم أرباحها ، وبغية تحقيق ذلك لابد من الوقوف على العوامل الخارجية التي تقع خارج سيطرتها من اجل التعرف على أثارها ، كما يتحتم عليها دراسة العوامل الداخلية التي تقع تحت سيطرته من اجل تحاشيها .

I.مشكلة الدراسة :

يتعرض القطاع المصرفي في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطته المختلفة من إقراض و استثمار و غير ذلك ، لذلك ومن خلال هذه الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها وجد أن هناك بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على أنشطة تلك المصارف ،و بالتالي يمكن أن تساعد او تحد من ربحيتها ،سواء منها ما يتعلق بإدارة المصرف ، أو بأوضاعه المالية كحجم الموجودات، وحقوق الملكية، و معدلات السيولة ، وانتشار المصرف وعدد فروعه، و تقنية أداء الخدمات المصرفية ،وأسعار الفائدة والظروف الاقتصادية و السياسية، والتشريعات القانونية ، والقانونية ،والثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي ... وغيرها.

و تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل من حيث درجة و شدة تأثيرها على الأرباح، مما يستعدي دراسة و تحديد هذه العوامل بشكل دقيق ، الأمر الذي قد يساعد في ترشيد القرارات

الإدارية و المالية للمصارف ، لعل ذلك يمكن أن يساهم في زيادة ربحية هذه المصارف، ويدفع قدما بعملية التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي تقوم بها هذه المصارف و العوائد التي يمكن أن تحققها .

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

- ✓ **ماهي أهم العوامل و المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك ؟**

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالربحية ؟
- ما هي مؤشرات قياس الربحية؟
- ما هي أهم العوامل التي تعتمد عليها البنوك في تقييم الربحية ؟

الفرضية الرئيسية:

- تتأثر الربحية بمجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية.

الفرضية الفرعية الأولى:

- تتأثر الربحية بمجموعة من العوامل الخارجية .

الفرضية الفرعية الثانية :

- تتأثر الربحية بمجموعة من العوامل الداخلية .

II. أهداف البحث:

من خلال دراسة هذا الموضوع، كان بالغ اهتمامنا الوصول إلى الأهداف التالية:

- الإجابة على التساؤلات و التحقق من الفرضيات المقدمة.
- تحديد المفاهيم المتعلقة بالربحية .
- إلقاء الضوء على البنوك و المؤشرات التي تستخدم في قياس أدائها.
- التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.
- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح البنوك و تحسين ربحيتها و معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحيتها.

III. أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع من خلال الناحيتين العلمية و العملية :

فمن الناحية العملية تتجلى أهمية الدراسة من خلال :

- تساهم في تسليط الضوء على احد المواضيع الهامة و المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية المصارف، بهدف تعزيز الربحية بما يحقق اطمئنان المستثمرين و موضع ثقة للجهات الرسمية و تعزيز للبيئة الاستثمارية.

ومن الناحية العلمية تتجلى أهمية الدراسة من خلال :

- أنها تناولت جانب علمي هام من خلال دراسة متغيرات جديدة من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف ، و ترتيب هذه العوامل بشكل علمي من حيث أولوياتها في التأثير على ربحية المصارف ، وهذا يعطي أهمية علمية لهذا البحث.

- تفتح المجال أمام دراسات أخرى لتناول بالدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف، كما أن هذه الدراسة ستكون ذات فائدة كبيرة للباحثين.

IV. أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نلخصها فيما يلي:

- دخول هذا الموضوع في ايطار تخصصنا .
- يعتبر تحقيق الربحية من الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك إلى تحقيقها.
- قلة البحوث و الدراسات في هذا الموضوع .
- رغبتنا في الاطلاع على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

V. صعوبات البحث:

- قلة المراجع و الدراسات السابقة
- عدم و جود اتفاقيات بين الجامعات و مؤسسات التربص
- عدم رغبة بعض الموظفين للإجابة على الاستبيان الموزع

حدود الدراسة :

أ. الحدود الموضوعية : تناولت الدراسة تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف.

ب. الحدود المكانية:حيث تمت الدراسة في بنك c.n.e.p وباقي البنوك العمومية لولاية سعيدة المتمثلة في بنك BNA –LA BADRE – AGB

ت. الحدود الزمانية :2019 م / 2020 م

VI. منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة الوصفية لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك من خلال مراجعة الأدبيات العربية و الأجنبية و الدراسات السابقة للتعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

كما تم إجراء مقابلات مع المديرين و العمال في المصارف من خلال دراسة استطلاعية أولية ،وذلك لمعرفة العوامل التي يمكن أن تؤثر على ربحية المصارف. كذلك تم تصميم استبيان موجه إلى الإداريين بهدف تحديد الأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على ربحية البنوك.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية و التطبيقية

مقدمة الفصل:

إن الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك و التي تعتبر بدورها أهم القطاعات الاقتصادية في أي دولة ، و المتمثلة في الوساطة المالية (المقرضين ،المقترضين) وإدارة المخاطر و الخدمات الأخرى تساهم بشكل فاعل في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية ، و تعتبر نواة لأي خطة تسعى الى تحقيقها الأهداف الاقتصادية ، فسلامة الجهاز البنكي و النظام المالي له اثر كبير على اقتصاديات الدول ، فالنظام المالي السليم و المستقر و المدعوم بإدارة جيدة للاقتصاديات الكلية و التنظيم الحذر تمثيل أمور لا غنى عنها لاستمرار النمو ، وعلى العكس من ذلك فان اضطراب الاقتصاديات الكلية ، والذي ينبع عن عناصر الضعف في القطاع المالي يمكن أن يعصف بعملية التنمية ،و البنوك التجارية بوصفها من أهم المؤسسات المالية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم ربحيتها شأنها شأن أي منشأة أعمال يهدف ملاكها إلى تعظيم ثرواتهم و زيادة القيمة السوقية لأسهمهم، وتلجأ البنوك التجارية الى تحقيق تلك الأهداف من خلال زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن ، أو تخفيض التكاليف الى أدنى حد ممكن او كلاهما معا.وتواجه إدارة البنوك جهدا كبيرا نحو تعظيم ثروة الملاك، عن طريق تحقيق الأرباح ملائمة لا تقل قيمتها عن العائد الممكن تحقيقه من خلال الاستثمار في استثمارات بديلة تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولكي تحقق البنوك هذه الأرباح يقوم بتوجيه مواردها المالية نحو الاستثمارات المدرة للدخل .

و تواجه البنوك في سبيلها إلى تحقيق أهدافها العديد من العوامل التي تأثر على ربحيتها ، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة (سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ... الخ) أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها (، السيولة ، إدارة البنك) .

وسوف نستعرض في هذا الجزء مواضيع الربحية مؤشرات قياس الربحية ،و المخاطر التي يمكن تتعرض لها و بالتالي العوامل التي تؤثر او تساعد على الربحية.

I. الأدبيات التطبيقية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك

1. الدراسات السابقة

1.1 الدراسات السابقة باللغة العربية

1.1.1دراسة مرهج و حمودة و مزيق ،بعنوان :

تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد للمتغيرات: 2014

هدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية, وترتيبها حسب أهميتها النسبية, والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها, تم إعداد استبانه وتوزيعها على عينة مكونة من 250 فرد, توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية وقد جاءت هذه العوامل وفق الترتيب التالي: الظروف الاقتصادية والسياسية, توظيف الموارد, التشريعات القانونية والضوابط المصرفية, أرباح أو خسائر الأوراق المالية, أرباح أو خسائر القروض, السياسة النقدية, هيكل الودائع, السيولة, أسعار الفائدة الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي, حجم المصرف, إدارة المصرف, عدد فروع المصرف, المنافسة, عمر المصرف, عدد موظفي المصرف.

2.1.1دراسة الفتلي بعنوان :

استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية ،دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية 2014.

استخدمت الدراسة التحليل المالي لتشخيص ابرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية في العراق باعتماد عدد من المتغيرات (قيمة الموجودات.حقوق الملكية. حجم المديونية .حجم التوظيف . صافي الربح)

3.1.1دراسة(نجاة موسى) بعنوان :

اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية، ورقلة2011

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية ، من خلال تحسين الخدمات المقدمة وكذا التعرف على استخدام البنوك التجارية الجزائرية لتكنولوجيا نقل المعلومات الحديثة في الحصول على المعلومة ومدى الاستغلال الأمثل لمثل تلك الموارد المعرفة في تطوير أداء هذه البنوك، وكما تبين الدراسة اثر تلك التكنولوجيا على ربحية البنوك، كون الربحية دليلا هاما على إدارة البنك، ومؤشرا ايجابيا للعملاء الذين يتعاملون معه، ومصدر اطمئنان للمستثمرين ، وبالتالي فان أهمية الدراسة تنبع من حاجة العديد من فئات المجتمع للنتائج التي ستتمخض عنها، وأوصت الباحثة بضرورة الاهتمام بالعمل على وضع استراتيجيات وخطط لتطوير أعمال البنوك التجارية الجزائرية والرقي بها إلى تقدم خدمات بنكية الكترونية أكثر تطورا.

4.1.1دراسة المشهراوي بعنوان :

أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين لمفترة من 1996-2005

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين التعرف على أحجام وأنواع واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها, واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لكون الدراسة تبحث عن طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة ,واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة ,واختبار فرضياتها و تحقيق أهدافها، وذلك من خلال البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني , والبيانات والتقارير المالية السنوية ,والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

5.1.1دراسة أبو زعيتر، باسل بعنوان:

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين،2006

هدفت الدراسة إلي تحديد وقياس العوامل التي تحدثه العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، والتي تمثلت في عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية للفترة من

1997حتى 2004 ،وقد تم دراسة الربحية من خلال معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، إما العوامل المؤثرة فتمثلت في نسبة السيولة النقدية، ونسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين ونسبة المديونية وصافي الفوائد وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية وعمر المصرف .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات فكلما انخفضت المخصصات الخاصة كلما أدى إلى زيادة الربحية والعكس صحيح، ووجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية، وان هناك علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية، وان هناك علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية.

6.1.1دراسة الراشدان بعنوان":

محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ،2002

هدفت الدراسة إلى تحديد و قياس أثر المحددات المختلفة على ربحية المصارف التجارية الأردنية ,و قد شملت عينة الدراسة كل من (المصرف العربي ,ومصرف الأردن ,والمصرف الأردني الكويتي) و قد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من (الرافعة المالية ,تكلفة الودائع, السيولة , حجم المصارف مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال و قياسها) على ربحية هذه المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية المصارف ,حيث إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية ,وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفا جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة ,كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية المصرف العربي ومصرف الأردن ,أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من المصرف العربي والمصرف الأردني الكويتي , في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية مصرف الأردن ,وقد كان لحجم المصرف تأثير سلبي على الربحية لتلك المصارف .

7.1.1دراسة غانم2002 بعنوان:

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية 2002

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال استخدام أدوات التحليل المالي , بغرض تحديد أثر العلاقة وطبيعتها بين كل من الاحتياطي الإلزامي و الرفع المالي والكفاءة التشغيلية والمخاطر المصرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرغ المصرفي على ربحية المصارف التجارية .و قد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاضا ملحوظا في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة ,وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى ,وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى ,وأن الرفع المالي ليس له أية دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

2.1 الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1.2.1دراسة Bikram ,G,Scholar R بعنوان:

Profitability analysis of Public Sector Banks in India 2007

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الربحية في القطاع العام للبنوك في الهند، "فالربح "كتعبير هو مفهوم المحاسبة الذي يبين زيادة في الإيرادات على النفقات خلال فترة محددة من الزمن، الربح هو السبب الرئيسي لاستمرار وجود كل مؤسسة تجارية، من ناحية أخرى، فان الربحية هي مقياس نسبي حيث يتم التعبير عن الربح كنسبة مئوية عموما.

والربحية تصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع غيرها من العوامل المختلفة. بينت الدراسة أن الربحية هي المؤشر الأكثر أهمية وموثوق بها، انه يعطي مؤشرا واسعا عن قدرة البنك على رفع مستوى دخله. تتأثر المصارف من قبل عدد من العوامل، بعضها ذاتية، وبعضها خارجية(تغييرات في السياسات التي قدمها بنك الاحتياطي والخارجة عن النظام).هذه التغييرات تشمل السياسة النقدية، والتغيرات تشمل السياسة النقدية، والتغيرات في مراقبة الائتمان الكمي مثل

التغييرات في نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة السيولة القانونية، والتلاعب في أسعار فائدة البنك، نوعية القيود المفروضة على الائتمان

ويعرف المديرون التنفيذيون في المصارف، الربح بأنه الفرق بين مجموع أرباح كل من الأصول وبين إجمالي الإنفاق على إدارة كل القدرات. والمصدر الرئيسي للدخل هو الخصم على فواتير مخفضة, والربح هو السبب الرئيسي وراء استثمار وجود كل مؤسسة تجارية . و لذلك فإن معدل الربحية وحجم الأرباح تعتبر بحق مؤشرات الكفاءة في توزيع الموارد من المصارف.

2.2.1دراسة Flamini ,V ,Mcdonald, C. and Liliana Schumacher بعنوان:

The determinants of commercial Bank profitability in Sub-Saharan Africa 2009

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الربحية في البنوك التجارية في إفريقيا، واستخدمت هذه الدراسة عينة من 389 بنك في 41 بلدا إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لدراسة العوامل المحددة لربحية البنك التجاري، حيث بينت الدراسة انه وبصرف النظر عن مخاطر الائتمان، يلاحظ آن ارتفاع العائد على الأصول مرتبط مع حجم اكبر للبنك، وتنويع النشاط، والملكية الخاصة وتتأثر عائدات البنك من قبل متغيرات الاقتصاد الكلي، مما يدل على أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تشجع على انخفاض معدلات التضخم واستقرار نمو الناتج يدفعه إلى التوسع في الائتمان .. كما أشارت النتائج إلى اعتدال مستمر في الربحية, وأن العلاقة السببية حسب Granger من العائد على الأصول إلى رأس المال تحدث مع فارق كبير, مما يعني أنه لا يتم الاحتفاظ بها كعوائد عالية على الفور فيشكل زيادات رأس المال.

إن نتائج هذه الدراسة تعطي بعض الدعم لسياسة فرص أعلى لمتطلبات رأس المال في المنطقة من اجل تعزيز الاستقرار المالي.

3.2.1دراسة Berger بعنوان:

The relationship between profitability and capital in American commercial banks 1995

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الربحية و رأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة بين(1983–1989) و قد استخدم الباحث تحليل الانحدار بين رأس المال المصرف و معدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة.و قد قام الباحث بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة (1990–1992) و ذلك بسبب إجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية , و من أهم النتائج التي توصل إليها : وجود علاقة ايجابية بين الربحية وبين رأس المال في المصارف التجارية الأمريكية (1983–1989) ووجود علاقة عكسية بين الربحية و رأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة (1990–1992) كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الربحية و رأس المال و ذلك عندما كان رأس المال من الحد الأمثل , في حين أن هناك علاقة عكسية بين الربحية و رأس المال عندما كان رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

4.2.1 دراسة Christos K. Staikouras بعنوان:

Determinants of European Bank Profitability1998.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الربحية في المصارف الأوروبية, و قد تّم تحديد هذه المحددات بعوامل عديدة, هذه العوامل تشمل العناصر الداخلية لكل مؤسسة مالية وعدة عوامل خارجية. الجزء الثاني يحدد مدى المحددات الداخلية (ضمن تغييرات المؤثرات) و العوامل الخارجية (ديناميكية إعادة تحديد الآثار) المساهمة في أداء القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي ككل خلال الفترة 1994– 1998 من خلال بناء نموذج OLS ونماذج الآثار الثابتة, وتقدم نتائج الدراسة منظورا جديداً لفهم أثر التغيرات في المنافسة على أداء الصناعة المصرفية في الاتحاد الأوروبي , كما تشير إلى أن تأثر ربحية المصارف الأوروبية, ليس فقد من العوامل المتصلة بالقرارات الإدارية وإنما أيضا يشير إلى تغييرات في البيئة الخارجية للاقتصاد الكلي

،لذلك فإن نتائج هذه الدراسة هي على النقيض من الدراسات التي بحثت العلاقة بين الهيكل والأداء للقطاع المصرفي الأوروبي .

5.2.1دراسة Antonio Trujillo-Ponce بعنوان:

What Determines the Profit ability of Banks? Evidence From 2009 Spain

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل تجريبي للعوامل التي تحدد ربحية المصارف الإسبانية خلال الفترة(1999-2009)، حيث تم تطبيق نظام التقييم GMM على عينة كبيرة من المصارف الإسبانية, وأشارت النتائج إلى أن ارتفاع ربحية المصرف ارتبط خلال هده السنوات مع نسبة عالية من القروض في مجموع الأصول, ونسبة كبيرة من ودائع العملاء، وكفاءة جيدة، وانخفاض المخاطر الائتمانية . بالإضافة إلى ذلك, يجد الباحث أن نسب رأس المال أعلى, مما يؤدي إلى زيادة العائد للمصرف، وهذه الوقائع تنطبق فقط عند استخدام العائد على الموجودات (ROA) كمقياس للربحية. أيضا لا يوجد دليل على أن أي من الاقتصاديات أو الاقتصاديات في مجال القطاع المصرفي الإسباني (الصناعات والمحددات الصناعية) مع استثناء سعر الفائدة تؤثر على ربحية المصارف . وتكشف الدراسة أيضا عن الاختلافات في أداء المصارف التجارية و مصارف التوفير.

6.2.1دراسة Gul, S. , Irshad, F, Zaman بعنوان :

Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan2011

الغرض من هذا البحث دراسة تأثير العلاقة المحددة بين المصارف و خصائص الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف , باستخدام بيانات من أعلى 15 مصرف تجاري باكستاني خلال 2005-2009 ,و استخدمت هذه الدراسة طريقة (polse) للتحقيق في تأثير الموجودات و القروض و الأسهم و الودائع و النمو الاقتصادي و التضخم و السوق و رأس المال على ربحية المؤشرات الرئيسة ,أي العائد على الأصول (ROA) ,العائد على حقوق المساهمين (ROE),العائد على رأس المال الموظف(ROCE) و صافي الفوائد ,و الهامش (nim)على حدة ,دلت النتائج

التجريبية أن هناك أدلة قوية على التأثير القوي لكل من العوامل الداخلية و الخارجية على الربحية .كما تعتبر نتائج هذه الدراسة ذات قيمة لكل الاكاديميين و صانعي السياسات.

3. اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة محددات الربحية ، والعوامل المؤثرة على أداء البنوك ، و أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء البنوك ، في حين تناولت الدراسة الحالية تحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الجزائرية ، و تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها دراسة و صفية تم من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك و ترتيبها حسب أهميتها و درجة تأثيرها على هذه البنوك .

كما تبرز نقاط الاختلاف في اعتماد الدراسة الحالية على الأسلوب الوصفي من خلال الاعتماد على استبانه موجهة إلى الإداريين العاملين في فروع البنوك التجارية لولاية سعيدة وذلك لتحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك و معرفة من منها المساعدة على زيادة الربحية ومن منها تشكل حاجز يعيق تحقيقها ، في حين اعتمدت الدراسات السابقة على أسلوب التحليل المالي حيث قامت بقياس عامل الربحية بمؤشرين العائد على حقوق الملكية و العائد على إجمالي الأصول و قامت بدراسة السيولة و الرافعة المالية و الودائع و هامش الربح كمتغيرات مستقلة ...، بينما تجاهلت العوامل الأخرى المتمثلة في:

الظروف الاقتصادية و السياسية ،حجم البنك و عدد موظفيه ، الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي... الخ .

كما سعت الدراسة الحالية إلى درجة قياس و مدى تأثير المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع ، أما الدراسات السابقة سعت الى المقارنة بين البنوك و التوصل إلى أحسن بنك من بينهم.

II.الأدبيات النظرية

1-أساسيات حول البنوك:

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الوسيطة التي تقدم خدماتها لكل المودعين و المقترضين –المستثمرين في المجتمع ،وهي تلعب دورا رئيسيا في تطوير حركة النشاط الاقتصادي ،و ذلك من خلال تقديمها لخدمات مصرفية هامة للمجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو حكومات ،وقد تطورت البنوك التجارية بتطور النشاط الاقتصادي ، وانتشار حالة الرخاء و الرواج الاقتصادي ,و كذلك زيادة الحاجة إلى استخدام النقود في المعاملات اليومية.

كما يعد البنك أحد الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي و أكثر المنشآت الاقتصادية فوائد و أرباح إذ يعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية و نحن من خلال هذا الفصل, سنحاول إرساء بعض المفاهيم المتعلقة بقطاع البنوك

1.1 نشأة و تطور البنوك

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم) بفي الألف الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض أما فكره اتجاه بالنقود فقد بدأت بالعصور الوسطى بفكره الصراف الذي يكتسب دخله من مبادله العمولات سواء كانت عملات أجنبيه أو محلية.[1]

[1] واضح نعيمة ،العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، شعبة تسيير ومالية المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم تلمسان ،الجزائر،2017-2016، ص 31.

أما البنوك بشكلها الحالي ،فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى – القرن 13 و14– بعد ازدهار المدن الايطالية ،على اثر الحروب الصليبية 'حيث انتقل الصيارفة من مجرد قبول الودائع إلى استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها، ولم تقف الممارسات عند هذا الحد ، بل اخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم وهذا هو السحب على المكشوف مما سبب في النهاية إفلاس عدد البيوت المصرفية نتيجة تعذر وفاء الديون الأمر الذي دفع بالمفكرين في أواخر القرن 16 إلى المطالبة بإنشاء بيوت مصرفية حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها .

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيوت صيارفة إلى بنك ، وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة عام 1401 ، وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات ، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام 1587 باسم Banca Della piazza Dirialta وجاء بعده بنك أمستردام سنة 1609 وبنك هامبورغ بألمانيا سنة 1916، وبنك انجلترا سنة 1694، و بنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م[1]

2.1 تعريف البنوك:

من الصعب إيجاد تعريف دقيق يحدد لنا مفهوم البنك نظرا لاختلاف القوانين والأنظمة التي تتباين من بلد لآخر إضافة إلى تعدد الوظائف التي يقوم بها البنك ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:[2]

1.2.1 التعريف القانوني للبنك:

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر و التوزيع ،عمان 2015 ص 12

[2] واضح نعيمة ، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص 32

التعريف الذي ناد به هو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري المتعلق بقانون النقد و القرض الذي ينص على أن : "البنك هو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع ، منح القروض توفير وسائل الدفع وتسييرها".[1]

2.2.1 التعريف الاقتصادي للبنك:

يقصد بالبنوك بصدفة عامة المؤسسات التي من اختصاصها وأغراض تأسيسها قبول الودائع من العملاء وتنفيذ أوامرهم المتعلقة بحساباتهم وصرف تحصيل وإصدار الشيكات ، وكذلك منح القروض،خصم الأوراق التجارية وفتح الحسابات الجارية وتشغيلها ،فكلمة بنك –banque) bancمشتقة من الكلمة الايطالية banco وتعني (banc) مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الطرفين لتحويل العملة وفي النهاية أصبح يقصد بها المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود ، كما يعتبر منشأة مهمتها الأساسية جمع و استقطاب النقود بهدف إعادة إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة ، كما يمكن القول إن موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص بعملية تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور .

هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم المصرف بهذه الأعمال بعد حصوله على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من الحكومة الولية التي تباشر فيها نشاطها.[2]

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص التعريف التالي :

"البنك هو مؤسسه مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع ومنح القروض وتسهيل وسائل الدفع ، حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية".

[1] المادة 114 من القانون المتعلق بقانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ14-04-1990 .

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003 ، ص03

3.1 أنواع البنوك:

1.3.1 من حيث طبيعة النشاط

-**البنوك المركزية** : ويعرف البنك المركزي على انه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف و الرقابة على البنوك ، وبنك الإصدار لان له سلطة إصدار نقد الدولة ، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية و توجيه السياسة النقدية للدولة. وهو يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية ، وهو الإدارة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

وغالبا ما نشأت البنوك المركزية كالبنوك التجارية ، ثم تحولت إلى بنوك عامة التي تمتلكها الدولة و يعتبر بنك ريكس السويدي RIKS BANK أقدم البنوك المركزية غير أن بنك انجلترا 1694 يعد بنك الإصدار الأول الذي قام بمهام البنك المركزي[1].

-**البنوك التجارية** : تمثل البنوك التجارية القسم الأكبر من النظام المصرفي ، وتأتي في الدرجة الثانية في التسلسل بعد البنك المركزي الذي يباشر عليها الرقابة ويؤثر في قدرتها على خلق النقود والودائع ، وتتمتع الشخصية الاعتبارية و ذات استقلالية مالية وتسمى بنوك الودائع لكونها تقوم بقبول الودائع على اختلاف أنواعها من الأفراد و المؤسسات بنوك الائتمان لأنها تقدم قروض عن طريق خلق الودائع تطبيقا لمقولة القروض تخلق الودائع .

-**البنوك الصناعية:** تقوم بتقديم السلف ، و القروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ، ورفع مستوى الصناعة ، والمساهمة في إنشاء شركات صناعة .

[1] واضح نعيمة ، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية نفس المرجع السابق ص 37

البنوك العقارية: إن هذه البنوك توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية و ذلك الاستصلاح الأراضي او بناء عقارا ت و في اغلب الأحوال توضع البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية.

-**البنوك الزراعية:** هي تلك المؤسسات المالية التي تتولى تقديم تسهيلات الائتمانية و القروض قصيرة الأجل إلى المزارعين و الفلاحين، وذلك لدعم أنشطتهم الزراعية بهدف تطوير وتنمية القطاع الزراعي ودعمه لتقديم السلع و الخدمات الزراعية.[1]

-**البنوك وصناديق التوفير:** و هي تلك البنوك و الصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم، و تقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين.

2.3.1 من حيث شكل الملكية (الوضع القانوني) وتنقسم إلى :

-**البنوك العامة:** وهي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها و تشرف على أعمالها وأنشطتها، ومن أمثلتها: البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة...

-**البنوك الخاصة** : و تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة ،أو مجموعة كشركاء.

-**البنوك المختلطة:** هي البنوك التي تشترك في إدارتها كلا من الدولة و الأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعتمد على 1/2 رأس مال بما يسمح لها بالإشراف عليها و توجيهها بما ينسجم و السياسة المالية و الاقتصادية للدولة.[2]

3.3.1 من حيث جنسيتها:

-**البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.

---

[1] إياد منصور حسن ، إدارة العمليات البنكية و النقدية ، دار ابن النفيس للنشر و التوزيع ، عمان ،2019 ، ص 32 – 33

[2] دليل المحاسن على الموقع www.jsp-dir.net ،اطلع عليه بتاريخ 2020.02.03

-**البنوك الأجنبية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

-**البنوك الإقليمية:** وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول منطقة معينة مثل: صندوق النقد العربي.

البنوك و الصناديق الدولية : وهي البنوك و الصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

4.3.1 من حيث تفرعها :

-**البنوك المنفردة:** و هي البنوك ذات المركز الواحد تمارس فيه كافة أنشطتها المصرفية أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع.

-**البنوك المتفرعة محليا:** وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

-**البنوك المتفرعة إقليميا:** وهي تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد[1].

-**البنوك المتفرعة عالميا:** وهي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم و من الجدير بالذكر أن نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة (محليا و إقليميا و عالميا) هو السائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به مم مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة ، و ازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية لاتساع قاعدة عمله و خفض تكاليفه الثابتة و الكلية.

5.3.1 من حيث شرعية العمليات:

[1] واضح نعيمة ، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، نفس المرجع السابق ص 39-40.

-**بنوك تقليدية** : (ربوبية) وهي تمثل البنوك التجارية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع و منح القروض مقابل فائدة محددة شرط أن تكون معدل الفائدة على القرض اكبر من معدل الفائدة على الوديعة ، لأنها بنوك تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب القيام بمجموعة من العمليات من خصم الأوراق المالية ، فتح اعتمادات مستنديه، شراء وبيع العملات الأجنبية ... الخ.

وقد عرف القانون رقم (03-11) المتعلق بالنقد و القرض البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 66 إلى 69 من نفس القانون."

-البنوك الإسلامية:

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة للبنوك الإسلامية ب : يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام ، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخدا وعطاء . وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم البنوك اللاربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة ، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة ، فيعرفه عبد السلام أبو قحف على انه : «مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية و اجتماعية تعمل في ظل التعاليم الإسلامية ، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر ،بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا و ليس مجرد الأكثر ربحا ، البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي و إنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية و أخلاقية و اقتصادية إي انه غيرة على دين الله [1]»

[1] محمد سعيد سلطان وآخرون :إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1989 ، ص54 -53 .

2 -أساسيات حول ربحية البنوك

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة و الجهات الرقابية،فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم ,و هو مصدر الثقة لكل من المودعين و المقرضين الدائنين للمصرف ، وهو كذلك الهدف الذي تصبوا إليه إدارة المصرف لكونه مؤشراً هاما لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله.

2.1 مفاهيم حول ربحية البنوك التجارية

لتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهوم الربح والربحية:

1.2.1مفهوم الربح:

للربح عدة مفاهيم نورد منها:

-**المفهوم المالي للربح:** يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوي الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، ولتحقيق هذه الربح لابد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذلك.

-**المفهوم المحاسبي** :هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أي انه الفرق بين قيمة العوائد المتحققة وبين كلفتها ،ويمكن توضيح ذلك وفق المعادلة الآتية:[1]

$$P=TR-TC.....(1)$$

حيث أن P :تمثل الربح المحاسبي

TR: تمثل الإيراد الكليTotal Revenu

TC: تمثل التكاليف الكليةTotal Coste

-**المفهوم الاقتصادي** :أما من الناحية الاقتصادية فيمكن تعريف الربح بأنه" عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضاف إليها تكاليف الفرص البديلة ويعبر عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية عن الإيرادات الكلية (التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية)وهذا يعني أن الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية في إجمالي التكاليف ويمكن التعبير عن الربح الاقتصادي وفق المعادلة الآتية[2]:

$$P=TR_(TC+Cn).....(2)$$

حيث أن:

P :الربح الاقتصادي Economico Profit

TR :الإيراد الكلي Total Revenue

---

[1] نجاة موسى،اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية،مذكرة ماستر، كلية علوم التسيير ،جامعة ورقلة 2011 ،ص 67

[2] رقاقدة نبيلة ، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية مذكرة ماجستير قسم علوم تجارية،تخصص ثقنيات الكمية في المالية، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2015-2016،ص19.

TC : التكاليف الكلية Total Coste

Cn: تكاليف الفرص البديلة

2.2.1 مفهوم الربحية :

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيها الهدف الأساسي الذي تسعي إليه المشروعات لكافة أنواعها المالية منها وغير مالية، غير إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى الاعتيادية التي تفيد المشروعات الأخرى، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نمو الاستخدام الأمن للأموال، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح، إذ تلجا المصارف التجارية إلى إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لديها من أموال وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات وذلك لان الأرباح التي يحققها المصرف هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية للمصرف ونفقاته الكلية.

وتتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقات الإدارية والتشغيلية، إضافة إلى الفوائد التي بدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه، هذا ويسعي المصرف التجاري إلى تحقيق اكبر فائض ممكن بين إيرادات الإجمالية ونفقاته الكلية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصي حد ممكن أو الاثنين معا. ومن الجدير بالذكر أن الفوائد المقبوضة الناتجة عن عمليات منح الائتمان من قبل المصرف تمثل الجزء الأكبر من إيراداته،وهذا الأمر يؤدي إلي أن يكون لمخاطر سعر الفائدة اثر كبير على الإيرادات المصرف. ومن هنا فان تنويع

إيرادات المصرف (زيادة الدخل من غير فوائد) يعتبر مؤشرا جيدا علي كفاءة المصرف في مجال تعظيم الربحية وتقليل المخاطر[1].

ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علما بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.[2]

3.2.1 مؤشر الربحية Profitability Ratio :

يعد مؤشر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف وأمرا ضرورياً لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون، والمؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف كما يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة ويعرفها الشماع ,بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له.إن مؤشر الربحية المقياس لسياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية و القرارات المتخذة بها ، فهي تعكس الأداء الكمي للشركة، وتوحد الأثر لأغلب القرارات الإدارية وإنها تفحص قدرة الشركة في توليد الإرباح من المبيعات والموجودات وحق الملكية. لذلك تعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون

[1] ابو زعيتر،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين،رسالة ماجيستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية غزة ، 2006،ص35 .

[2] نجاة موسى ، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية،نفس المرجع السابق، ص67

المصرف في مركز مربح ، إذ أن كثيرا من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلا، وعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفاً إلا أن ذلك قد يعني ارتفاع مستويات الربحية مستقبلا.

و هناك عدة معايير في قياس ربحية المصارف و هي :

– القوة الايرادية أو العائد على الأصول Return On Assets (ROA) :

يعد مؤشرا مالياً يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في وجوداته ، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة و الطويلة الأجل ، كما إنه يعكس كفاءة وفاعلية الإدارة في تشغيل الموجودات ويعطي الثقة بإدارتها للأموال وسلامة القرارات الاستثمارية التشغيلية المتخذة . يحسب هذا المؤشر بتقسيم صافي الربح إلى إجمالي الموجودات وعلى النحو التالي:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$$

-العائد على حقوق الملكيةReturn On Equity (ROE) :

يحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل إدارة المصرف لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المصارف ألا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد

المعيار لتعظيم ثروتهم[1]. فضلا عن ذلك يعد مؤشرا محددا لنمو والتطور، ومن ناحية أخرى فارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف .وفي الوقت نفسه يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية(درجة اعتماد المصرف على الاقتراض)، وانخفاضها يشير غالى اعتماد المصرف تمويلا متحفظا بالقروض وتقاس من خلال تطبيق المعادلة الآتية:[2]

نسبة العائد على حق الملكية : $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} * 100$

-معدل العائد على الودائع :Deposit rate of return

يتم الوصول إلى هذا المعدل بقياس أرباح العام المنتهي على الودائع .

$$\frac{\text{أرباح العام المنتهي}}{\text{الودائع}} * 100$$

-معدل العائد على الأموال المتاحة :Rate of return on available funds

[1] العامري ،محمد على إبراهيم،الإدارة المالية المتقدمة،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن.2010،ص 50

[2] سامر محمد فخري ،مؤشر الربحية المصرفية و العوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (2)، العراق ،2016 ،ص 06.07

يصور هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في البنك وهي تشمل الودائع على حق الملكية ، ويلاحظ انه لا يدخل في الأموال المتاحة للتوظيف الأرصدة المستحقة للبنك فهي ليست للتوظيف ولكن لمتطلبات التشغيل العادي بين البنوك كما لا تعتبر الخصوم الأخرى أموالا متاحة للتوظيف و إنما تنشأ نتيجة تصرفات إدارية معينة.

$$\text{أن معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{أرباح العام المنتهي}}{\text{حق الملكية (المعدل)+ الودائع}}$$

إن النظرة السطحية لحساب الأرباح و الخسائر ربما تعطي انطباعا بأن هذا البنك قد ربح كثيرا في حين أن باستخدام مفهوم العائد على الأموال المتاحة ربحيته ضئيلة و ربما تكون خطرا عليه إذا استمر على هذا المنوال.

ومن الضروري دائما تحليل ميزانية البنك مع المقارنة بإطارات مرجعية :أما بمتطلبات قانونية أو بالمقارنة مع أداء العام الماضي للبنك أو ببنوك مماثلة أو حتى بمقارنة مع ما تحقق مع ما كان مستهدفا.[1]

4.2.1-النظريات المفسرة لربحية المصارف :

تؤدي المصارف التجارية دورا هاما في تعبئة المدخرات وتخصّص الموارد ، لذلك فان أدائها له انعكاسات كبيرة على التنمية الاقتصادية في أي بلاد، وان ربحية المصارف التجارية مهمة ليس فقط على المستوى الجزئي وإنما على المستوى الكلي للاقتصاد فلربحية المصارف التجارية انعكاس لكفاءتها التشغيلية، لذلك فان العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية اجتذبت الباحثين، وكانت نتيجة ذلك ظهور عدة نظريات لتفسر ربحتها أبرزها:

[1] محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2005 ، ص 480-481.

- نظرية قوة السوق :

تشير نظرية قوة السوق إلى أن أداء المصرف يتأثر بهيكل السوق في هذه الصناعة ، وهناك منهجين ضمن هذه النظرية هما ، منهج الاستهلاك و الإنتاج المستدامين و وفقا لهذا المنهج فان المصارف التي تعمل في الأسواق الأكثر تركيزا تمتلك فرصة اكبر لزيادة ربحيتها من خلال رفع أسعار الفوائد و العمولات مقابل ما تقدمه من خدمات و خفض أسعار الفائدة التي تدفعها على الودائع ، على عكس المصارف التي تعمل في الأسواق ذات التركيز المنخفض. أما منهج السوق النسبية يفترض آن المصارف التي لديها منتجات متميزة فقط هي التي يمكنها أن تؤثر في أسعار الخدمات، ومن خلال استغلال قوتها التنافسية تستطيع أن تحقق أرباح مرتفعة.

- نظرية الكفاءة:

تفترض نظرية الكفاءة أن المصارف التي تحقق أرباحا عالية تكون أكثر كفاءة من غيرها، وهناك منهجين مختلفين هما، منهج الكفاءة x−(x− efficiency)ووفقا لهذا المنهج فان المصارف ذات الكفاءة العالية هي الأكثر ربحية بسبب انخفاض تكاليفها.أما منهج الكفاءة على نطاق واسع فانه يركز على وفرات الحجم بدلا من الاختلافات في تكنولوجيا الإدارة أو الإنتاج ، ويمكن للمصارف الكبيرة أن تتحمل تكاليف اقل للوحدة و أرباح أعلى من خلال وفرات الحجم ، كما أن المصارف الكبيرة بإمكانها الاستحواذ على حصة سوقية اكبر[1].

- نظرية المحفظة المتوازنة:

وفقا لنظرية المحفظة ، أن الحيازة المثلى لكل موجود في محفظة المصرف يعتمد على القرارات و السياسات التي تتخذها الإدارة و التي تحددها عوامل عدة أهمها معدلات العائد

[1] أحمد موسى كريم ، أثر العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية دراسة حالة المصرف الأهلي العراقي ، مجلة العلوم الإدارية العراقية،المجلد(2)،العدد(1)، جامعة العراقية، العراق، 2017، ص 227-.228

على الموجودات المكونة للمحفظة و المخاطر التي تتعرض لها المحفظة و حجم المحفظة، لذلك فان تحقيق المصرف لأقصى قدر ممكن من الأرباح يتوقف على الحصول على أفضل توليفة من الموجودات و المطلوبات و الكيفية التي تدار بها التكاليف لإنتاج كل عنصر من عناصر الموجودات.

3- المخاطر المصرفية المؤثرة على ربحية المصارف :

تتعرض المصارف في العصر الحالي إلى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة لا سيما من حيث ظهور منتجات جديدة و إنشاء خدمات استثمارية جديدة و التوسع في مجال المحافظ الائتمانية عدا عن التطورات التكنولوجية الهائلة و تطور أنظمة الاتصال و المعلومات ,لذلك أصبح لزاما على المصارف أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر و وضع الإجراءات المناسبة للحد من أثارها.

تعرف المخاطر بأنها: احتمال حصول الخسارة أما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال, أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه و غاياته , حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارساته و نشاطاته من جهة ,و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

1.3 أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية :

تتعرض المصارف لأنواع متعددة من المخاطر سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها و التي تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها ,و التي من بينها الأهداف الحالية أو المستقبلية ,و التي تكون المحصلة النهائية لها التأثير على عوائد المصرف

و القيمة السوقية للأصول و الالتزامات .تقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين هما :المخاطر المالية , و مخاطر العمليات .[1]

1.1.3المخاطر المالية :

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الأصول و الخصوم المتعلقة بالمصارف , و هذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة و إشرافا مستمرين من قبل إدارات المصارف وفقا لتوجه السوق و حركته و الأسعار و العمولات و الأوضاع الاقتصادية و تحقق المصارف عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة ,و من أهم أنواع المخاطر المالية:

-المخاطر الائتمانية :إن من الأهمية بمكان الاعتراف بان أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة و تتفاوت هذه الأخطار تبعا لكل عملية ,و من ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة ,لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه و قد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضا ,لذا فان المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضا , فيعتمد إلى تحليل قدرة المقترض على السداد .و من أهم أنواع المخاطر الائتمانية :

-مخاطر عدم السداد:و هي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم بالكامل أو في الوقت المحدد.

-مخاطر البلد :و هي المخاطر التي قد تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية ,و سوء الأوضاع السياسية و الاجتماعية و المعروفة بتمويل الإرهاب و السمعة السيئة للبلاد بعد الوفاء أو سداد الالتزامات, وعدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمة العملة من خلال المصارف المركزية .

[1] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة تشرين ،سوريا،2014 ص57-56

-مخاطر التسوية : و هي المخاطر التي تنجم من عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية و الأصول المالية و الأصول الأخرى .[1]

-مخاطر السيولة : و تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها ,و المصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العسر المالي التي إذا استمرت يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه ,و قد تكون مخاطر السيولة كبيرة خاصة في المصارف المتخصصة في نشاطات الأموال الالكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد ,إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة و التأثير على الربحية .

و تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال تنويع مصادر أموال المصرف , و دراسة الأصول في إطار سياسة نقدية تتمثل في الاحتفاظ برصيد سيولة معقول و أدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي ,و التدقيق اليومي لأوضاع السيولة في المصرف , و الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع و توزيع التمويل ,و تنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء , و تنويع فترات استحقاق الأقساط و تغطية العجز في السيولة من خلال الإقراض من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى ,و عدم التركيز على عميل معين أو مجموعة من العملاء ,و معالجة فائض السيولة .

-مخاطر معدلات أسعار الفوائد : و هي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار فوائد في السوق ,و التي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف و القيمة الاقتصادية لأصوله.و تزداد المخاطر للمصارف المتخصصة التي تعمل في مجال الأموال الالكترونية لتعرضها لمخاطر معدلات فائدة كبرى إلى الحد الذي تنخفض فيه الأصول نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على خصوم الأموال الالكترونية القائمة .

[1] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد، *نفس المرجع السابق ص58*

-مخاطر رأس المال: يعد رأس المال مصدر دائم للدخل, اظافة إلى انه مصدر تمويل رئيسي للمصارف ,و بناء على ذلك فان رأس المال يجب أن يكون ملائم و كافي لمواجهة المخاطر و استيعاب الخسائر ,و مخاطر رأس المال تنشا كنتيجة لعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف من مودعين و مقترضين و مستثمرين ,و غيرهم من أصحاب المصالح المختلفة ,و مخاطر رأس المال تسبب انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات .[1]

يتم إدارة مخاطر رأس المال وفق الأسس الآتية :

- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال .

- اشتراط معدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى.

- عدم السماح بالعمل بمعدلات لكفاية رأس المال تقل عن الحد الأدنى.

- الأخذ بعين الاعتبار عند إنشاء المصرف إمكانية حدوث خسائر تشغيلية في المراحل الأولى.

- التأكد من أن رأس المال كافي لتغطية جميع الخسائر المتوقعة سواء كانت ائتمانية أو سوقية.

-مخاطر تقلبات أسعار الصرف : تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية ,و حدوث تذبذب في أسعار العملات التي يكون لها تأثير على الأصول و الالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية و الأنشطة خارج الميزانية ,و تزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تختلف مبالغ الأصول عن مبالغ الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة ,فان أي تغير في معدلات صرف تكون النتيجة له ربح أو خسارة , و يظهر تأثيرها على القيمة السوقية لملكية حملة الأسهم .[2]

[1] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد، *نفس المرجع السابق ص59*

[2] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد، *نفس المرجع السابق ص60-61*

-مخاطر التضخم: و هي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار,و ما يرافقه من انخفاض القوة الشرائية للعملة.

-مخاطر السمعة : مخاطر السمعة تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف و الذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة ,و يكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو المصرف كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة و الدقة و الجودة المطلوبة ,أو بسبب ضعف أنظمة الأمان لدى المصرف و الذي يكون محصلته النهائية زعزعة الثقة بالمصرف ,و من الأمثلة على ذلك قيام المصرف بممارسة أنشطة غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها أو تعرضه لعمليات سطو متكررة .

2.1.3مخاطر العمليات (التشغيل):

يشمل هذا النوع مخاطر العمليات اليومية للمصارف , و يجب على الإدارة العليا للمصرف التأكد من وجود برنامج لتقويم هده المخاطر و تحليلها ,و تشمل مخاطر العمليات ما يلي :

-الاحتيال المالي (الاختلاس): تعد الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعا بين الموظفين ,و تمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها المصارف نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالمصارف أو الشيكات السياحية من الفروع و أجهزة الصرف الآلي , و تمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة من عمليات الاختلاس من الأمور المعقدة الصعبة ,و في بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس و وضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمالية حدوثها بحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة و الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس .

-التزوير :إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في المصارف على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها .

-تزييف العملات: إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات – تزييف العملات, و قد قدرت حجم عملة الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي و يتم تداولها خارج الولايات المتحدة, و لا يمكن لأي خبير في هدا المجال اكتشاف ذلك.

-السرقة و السطو : إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى المصارف أدى إلى تخفيض حالات السرقة و السطو , هذا و تزداد حالات السرقة و السطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات , و المتاجرة فيها ,و التي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الأخرى .

-الجرائم الالكترونية: تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا و تتمثل في المجالات الآتية:

- أجهزة الصراف الآلي .
- بطاقات الائتمان.
- نقاط البيع .
- عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين .
- تبادل البيانات أليا.
- عمليات الاختلاس الخارجي.

-عمليات التجزئة الآلية .

و تتجه المصرف حاليا إلى توسيع نطاق خدماتها في هذا الجانب من العمليات التي تشمل تسديد فواتير الهاتف و الكهرباء و المياه و غيرها,الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التعرض للأخطار ’و لكن تحسين الإجراءات الأمنية مع الأخذ بوسائل خاصة له اثر في الحد منها إلى أقصى حد ممكن .

–المخاطر المهنية :تتعرض المصارف عموما إلى العديد من المخاطر التي تندرج تحت اسم الأخطاء المهنية و الإهمال و المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات المصرف ,علما بان الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها :

- دعاوى المساهمين.
- الخدمات المقدمة للعملاء .
- ممارسات موظفي المصارف.
- الالتزامات البيئية.
- مطالبات التزامات المقترضين.[1]

[1] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد، نفس المرجع السابق ص61-62

4-العوامل المؤثرة على ربحية البنوك:

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها، و يتم فيما يلي استعراض هذه العوامل:

1.4 العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية بما يلي :

1.1.4الظروف الاقتصادية و السياسية :

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية و الاقتصادية للدولة، وهناك العديد من الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها الجزائر ،حيث عانت الجزائر سابقا من سنوات حصار عديدة، شهدت أوضاعا سياسة اقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها المصارف التجارية ، حيث استهدف أعمال المصارف ، فتعطلت عمليات نقل الشيكات و البريد العائد للبنوك ، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب العملة و شركات الصرافة ، كل ذلك انعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطالبي البنوك التجارية ،وإدارة تلك الموجودات و المطلوبات ،مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع تلك الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف و بالتالي التأثير في ربحيتها[1].

2.1.4التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:

تؤثر التشريعات القانونية و الضوابط لمصرفية بدرجة كبيرة على أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية و الضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية الأموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات

[1] رقاقدة نبيلة ، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، نفس المرجع السابق، ص 10

إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات و الاحتفاظ بقدر اكبر من السيولة و تكوين المخصصات الإضافية و غيرها .يقوم البنك التجاري بتوظيف أمواله في أوجه استثمارية معينة بموجب اللوائح القانونية التي تحدد هذه التوظيفات والتي تعمل فيها هذه المصارف[1].

3.1.4السياسة النقدية:

عرفت السياسات النقدية بأنها " الإجراءات المعتمدة من قبل السلطة ا لنقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة ، بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل من دون تضخم"[2] – كما عرفها شو shaw بأنها" أي عمل واع تقوم به السلطة النقدية لتغيير حجم النقد او التأثير في تكلفة لحصول عليه "[3].

حيث تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها و خصومها ،و بالتالي فان ذلك يكون ذو تأثير على ربحيتها، و هنالك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي ، و بالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من اجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة ، و تختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف و ذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض و تخفيض سعر إعادة الخصم و متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف

[1] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد ، نفس المرجع السابق ، ص 65

[2] خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت،1986 ،ص222

[3] الدعمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط2 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002 ، ص22

تشجيع الطلب على القروض و تشجيع الاستثمار و أحيانا وبهدف ضبط نمو السيولة المحلية و ضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم و رفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان و بالتالي يمنعها من تحقيق أرباح مرتفعة.

4.1.4الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي:

تؤثر الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي على ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع و القروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوبية ، مما يؤثر على ربحية المصارف التجارية.

كما أن قوة و متانة الجهاز المصرفي و توفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف و كذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها ،مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف.

كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض ، وهذا النوع من التحايل به معاملات المصارف التجارية و يظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المعدومة.[1]

5.1.4المنافسة:

تعد المنافسة العامل الرئيسي المساعد على تحقيق الكفاءة الإنتاجية في الصناعات كافة ومنها صناعة الخدمات المالية حيث تؤثر المنافسة على أداء المصارف التجارية وفي ما يتعلق بتقديم

[1] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد ، نفس المرجع السابق ص 66

الخدمات المصرفية ومدى كفاءة تلك الخدمات والتكاليف التي تقابلها كما أن للمنافسة أثارا سلبية بالغة الضرر قد تؤدي الى حدوث انهيارات مصرفية على نطاق واسع.

وقد احتدمت المنافسة في سوق الخدمات المالية بعد عملية التحرر المالي التي قامت بها العديد من الدول المتقدمة والنامية مما دفع المصارف التجارية نحو تطوير نوعيه أساليب تأدية الخدمات المالية في مسعى منها للحفاظ على دورها القيادي بين المؤسسات المالية . و تواجه المصارف نوعين أساسيين من المنافسة :

– منافسة مصرفية او مباشرة

تتمثل في المنافسة بين المصارف التي تقدم خدمات مصرفية متماثلة وهي منافسة غير سعريه تدور حول جودة وتمايز الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، وإذا لم يكن المصرف مستعدا ومدركا لهذه المنافسة فان ذلك يؤدي إلى فقدان حصته السوقية

– منافسة غير مصرفية او غير مباشرة

تتمثل في المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مشابه للخدمات المصرفية مثل خدمات التامين ,صناديق التوفير ...الخ ,حيث تجذب تلك المؤسسات جزء من المدخرات التي كان من الممكن أن توجه للقطاع المصرفي.[1]

كما أن المنافسة بين المصارف التجارية تؤثر على ربحيتها ، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، و بالتالي التأثير على صافي الأرباح و معدلات الربحية.

[1] جميل، عبد الكريم احمد، التسويق المصرفي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015، ص 111،112

6.1.4أسعار الفائدة:

تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، و تلعب أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير على استثمارات المصارف[1].

2.4العوامل الداخلية:

1.2.4-أرباح أو خسائر الأوراق المالية:

تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف ، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة و الربحية[2].

2.2.4-إدارة البنك:

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد و المخاطر، وعلى تخفيض التكاليف و زيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة و قدرتها على التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة.

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد،إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف،ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في أصول ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات ، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة

[1] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد ، نفس المرجع السابق ، ص 68

[2] رقاقدة نبيلة ، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية نفس المرجع السابق ، ص11

مالكيها،فربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية و السيولة و الأمان[1].

3.2.4-حجم البنك :

يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاسا بالأصول) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيرا في المصارف الصغيرة و ذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة و لكن نلاحظ الودائع في المصارف الكبيرة يكون اكبر مما هو في المصارف الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية اكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية .

كما أن حجم أصول المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار ،فمن المتوقع دائما أصول المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها.

وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها اكبر و قدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع ، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها ، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها و بالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية[2].

[1] ابو زعيتر ،باسل ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ،رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين،2006 ص 355

[2] رامي أكرم ممزيق ,عبد الواحد حمودة ،منذر مرهج ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد ، نفس المرجع السابق ،ص 67

4.2.4-هيكل الودائع :

تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير و الودائع لأجل، هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة اكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر. مما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال ، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد على تكلفة الودائع الجارية (تحت الطلب) وودائع التوفير ، و تسعى البنوك التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أدنى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

5.2.4-توظيف الموارد:

توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية كونهما يعتبران من أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري ، إذ انه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزيد ربحية البنك التجاري ، حيث أن الدخل المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنك و بالذات الدخل المتولد من القروض ، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الأصول المدرة للدخل على ربحية البنك التجاري ، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، يعتبر قرار إدارة البنك في توظيف موارده في القروض و الاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة البنك للسيولة و مدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل[1].

6.2.4-أرباح أو خسائر القروض:

تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحيتها ، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية و هي بالتالي المصدر الأساسي لتحيق الأرباح ، وتحاول البنوك دائما الرقابة

[1] رقاقدة نبيلة ، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، نفس اللمرجع السابق ،ص 12

على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض .

ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة و بعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات ، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة و المعدومة و التي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية[1].

7.2.4-السيولة:

تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية و الأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

و نظرا لأهمية السيولة لبنوك فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض و السلفيات و دراسة سلوك الودائع و ذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله ، ما قد يترتب على ذلك من مخاطر و يساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة و الربحية.

ونظرا لأهمية السيولة في البنوك تضع البنوك المركزية قيودا للرقابة على البنك منها تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها ، حيث تحدد السلطات النقدية حدودا دنيا للسيولة التي لا بد من توافرها لدى البنوك و البنك المركزي بصفته المقرض الأخير للبنوك في حالة تعذر تدبير موارد نقدية لمقابلة التزاماته.

[1] رقاقدة نبيلة ، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية نفس المرجع السابق ، ص 12

وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة و الربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان ، بمعنى أن تحقيق احدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال و الأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، و كذلك فان الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة ، وهذا يتعارض مع هدف الربحية ، من هنا يجب على الإدارة المصرفية خلق توازن بين السيولة و الربحية[1] .

8.2.4-عمر البنك:

إن زيادة عمر البنك تلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته، فالبنوك التي لها أعمار طويلة و حسنة السمعة تحوز علة ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة ، فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعملة و ثقته بأن هذه البنوك قادرة على البقاء و الاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة البنكية ، هذا بالإضافة إلى أن البنوك تستهلك أغلب أصولها و مصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى[2].

9.2.4-عدد موظفي البنك :

إن زيادة عدد موظفي البنك تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له ، وبالتالي زيادة الربحية ، فالبنك ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع تحتاج إلى هذه الزيادة ، أو زيادة خدماته الفنية و التقنية و عملياته و التي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء[3].

---

[1] مجموع الباحثين ،تمويل الأعمال و الإدارة المالية ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن ،2001،ص68

[2] ابو زعيتر باسل حسن ،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين،نفس المرجع السابق ، ص 337

[3] رقاقدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية نفس المرجع السابق ، ص13

10.2.4-عدد فروع البنك :

إن الانتشار الجغرافي البنك ، و خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف ، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينهما مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها و خاصة في مجال السحب و الإيداع و التحويلات المالية ، و زيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع و كذلك حجم التسهيلات الائتمانية و حجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف[1].

[1] باسل حسن ابو زعيتر،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، نفس الرجع السابق،ص338

خاتمة الفصل:

لقد سلط الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية ،فتم التطرق للمفاهيم المتعلقة بالربحية بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيها ، و منه نستطيع القول أن الربحية هي سياسة الوصول إلى الأهداف ،و بالرغم من اختلاف أنواعها نجد أنها تصب في مفهوم واحد و هو قياس فعالية البنك و كفاءته، و من مؤشرات قياسها (العائد على حق الملكية- العائد على الأصول – العائد على الودائع- العائد على الأموال المتاحة)،كما ترتبط نسب الربحية بالبنك بكل من له علاقة كقوة السوق و كفاءة البنوك..،و عليه وجب على البنك التحكم في كافة العوامل و الحد من المخاطر المالية و التشغيلية و المهنية المختلفة المؤثرة على ربحيتها كما ذكرنا **أهم** العوامل التي تؤثر او تساعد على الربحية و هي العوامل الداخلية المتمثلة في (أرباح او خسائر الأوراق المالية –إدارة البنك–حجم البنك–هيكل الودائع –توظيف الموارد –أرباح او خسائر القروض –السيولة–عمر البنك –عدد موظفي فروع البنك) و العوامل الخارجية (لظروف الاقتصادية و الاجتماعية ...أسعار الفائدة.).

الفصل الثاني :الدراسة الميدانية في بنوك سعيدة

مقدمة الفصل :

بعد ما تعرفنا على الايطار النظري لمتغيرات الدراسة و التي هي العوامل المؤثرة على ربحية البنوك ، يأتي هذا الفصل كمحاولة لإسقاط ما تم دراسته نظريا على بعض البنوك التجارية ،و هي AGB–BADR–BNA–CNEP بولاية سعيدة ، لتبيان العلاقة بين ربحية البنوك و العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة و إيضاح الارتباطات ذات الدلالة المعنوية بين المتغيرين .

و عليه من خلال هدا الفصل الذي قسمناه الى جزئين سوف نستعرض ما يلي :

–في الجزء الأول نستعرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ،و هذا بالتطرق الى تخطيط و تصميم أداة الدراسة ، و كذا الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بياناتها .

– و في الجزء الثاني وصف و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ، و ذلك بالتطرق الى اتجاهات إجابات العينة ، و معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين من خلال اختبار الفرضيات التي تم اعتمادها في الدراسة .

1- الإجراءات المنهجية

1.**مشكلة البحث:** نهدف من وراء هذه الدراسة تحديد العوامل المساعدة على ربحية البنوك حيث تم الاعتماد على علة الفرضيات التالية:

H_{01}: تتأثر الربحية بمجموعة من العوامل الخارجية (الظروف الاقتصادية و السياسية، التشريعات القانونية، السياسة القانونية...)

H_{02}: تتأثر ربحية البنوك بمجموعة من العوامل الداخلية (أرباح او خسائر الأوراق المالية ، إدارة البنك ، حجم البنك ..)

H_{03}:تأثر العوامل الكلية على ربحية البنوك (الداخلية و الخارجية)

2.منهج البحث : لقد اعتمدنا في دراستنا على المزج بين المنهج الاستنباطي و الاستقرائي و ذلك بإتباع أسلوبين الوصفي و الإحصائي المبني على تحليل الاستمارة.

3.محاور الدراسة :

المحور الأول: تضمن أسئلة تخص بيانات شخصية لأفراد العينة (أربعة أسئلة)

المحور الثاني: تضمن أسئلة تخص العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية بأبعاده الستة.

المحور الثالث: تضمن أسئلة تخص العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية بأبعاده التسعة.

4. صدق و ثبات الاستبيان :

الجدول (01): نتائج اختبار ألفاكرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانة

المحور	معامل الفا كرونباخ
جميع عبارات الاستبيان(38 عبارة)	**0.732**
عبارات المحور الأول العوامل الخارجية (1-15)	**0.728**
عبارات المحور الثاني العوامل الداخلية (16-38)	**0.675**

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

تم استخدام معادلة الفاكرونباخ للتأكد من صدق و ثبات الاستمارة، حيث تم الحصول على نتائج ايجابية، إذ بلغ معامل الثبات الكلي للاستمارة (0.732) و هو مؤشر جيد للدراسة.

5.**مجتمع الدراسة:** لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميداني على الموظفين tي فروع البنوك الجزائرية بولاية سعيدة(B.N.A-A.G.B-LA BADRE-LA CNEP) بحيث شمل: مدير الفرع ، رئيس القسم ، إضافة إلى الموظفين في هذه المصالح. حيث تم توزيع الاستمارات على عينة مكونة من(70) إطار تم استرجاع (50) استمارة منها فقط.

6.تحليل عناصر مجتمع البحث وعينته:

المحور الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص و السمات الشخصية.

الجدول:ع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول :(02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
1	ذكر	29	58
2	انثى	21	42
المجموع		50	100

المصدر من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

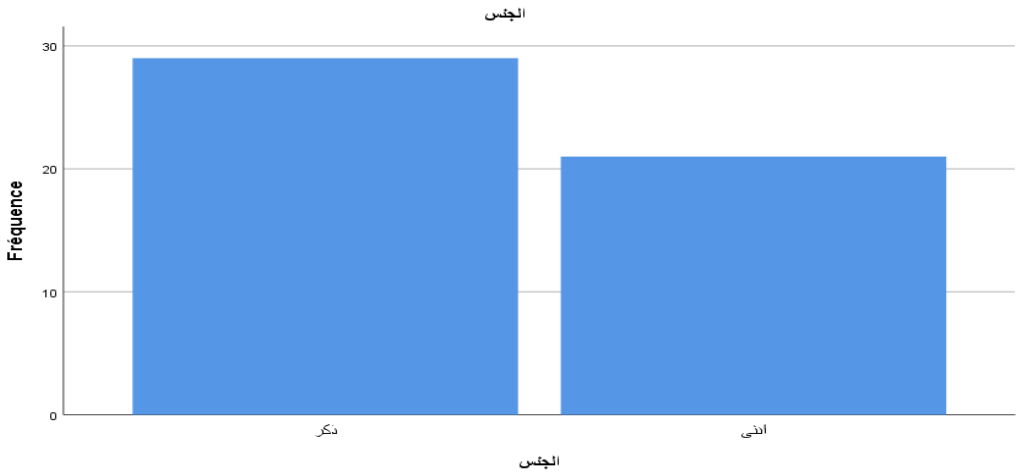

المصدر من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss

يوضح الجدول و الشكل أعلاه اختلاف النسب المئوية بين تنوع الجنس للفئة المبحوثة، وكانت أعلى نسبة هي من فئة الذكور هي من الموظفين المستجوبين بنسبة 58% في المرتبة الأولى، وجاءت نسبة الإناث في المرتبة الثانية بنسبة 42%.

2.6 توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة :

الجدول (03): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

	الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
1	مدير فرع	8	16
2	رئيس قسم	11	22
3	موظف	31	62
المجموع		50	100

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

الشكل (02) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

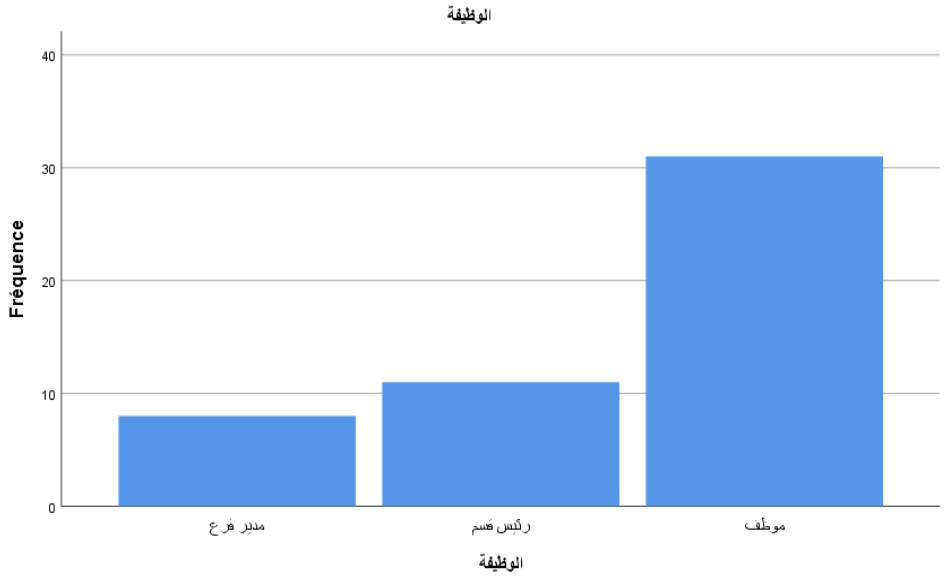

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

بناءا على الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الفئة الأكثر تشغيلا في البنوك هي الموظفون بنسبة 62 %من مجموع الموظفين الكليين 50 تليها نسبة 22 % رؤساء قسم ، و كانت النسبة الأخير 16% لمدير فرع.

3.6 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي :

الجدول (04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
1	ليسانس	22	44
2	ماستر	12	24
3	شهادة جامعية	10	20
4	دراسات عليا	6	12
المجموع		50	100

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

الشكل (03) : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل

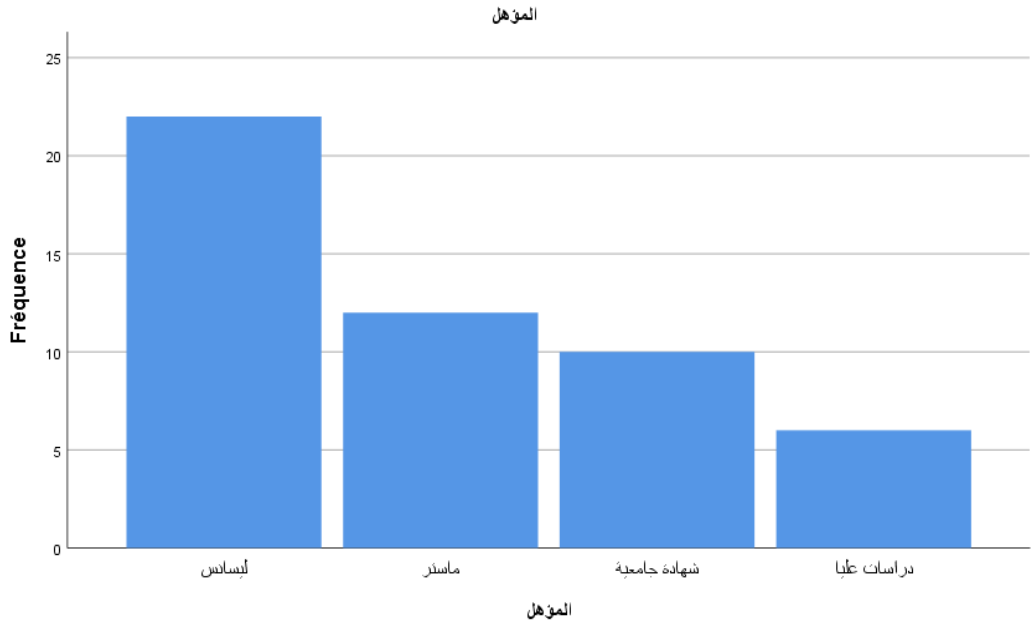

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول و المدرج أعلاه نلاحظ أن نسبة أفراد العينة ممن كان مؤهلهم العلمي ليسانس شكلت النسبة الأعلى وبلغت 44 %، ثم يليه الماستر الذي تقدر نسبته بـ 24 % ، أما

الموظفين الذين يملكون شهادة جامعية فقد كانت نسبتهم 20 %. و أما النسبة الأخيرة كانت للموظفين الحائزين على دراسات عليا ب12 %.

4.6 توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

الجدول (05) :توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

	الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1	1-5سنوات	13	26,0
2	5-10سنوات	20	40,0
3	10-15سنوات	7	14,0
4	اكثرمن 15 سنة	10	20,0
المجموع		50	100

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

الشكل (04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

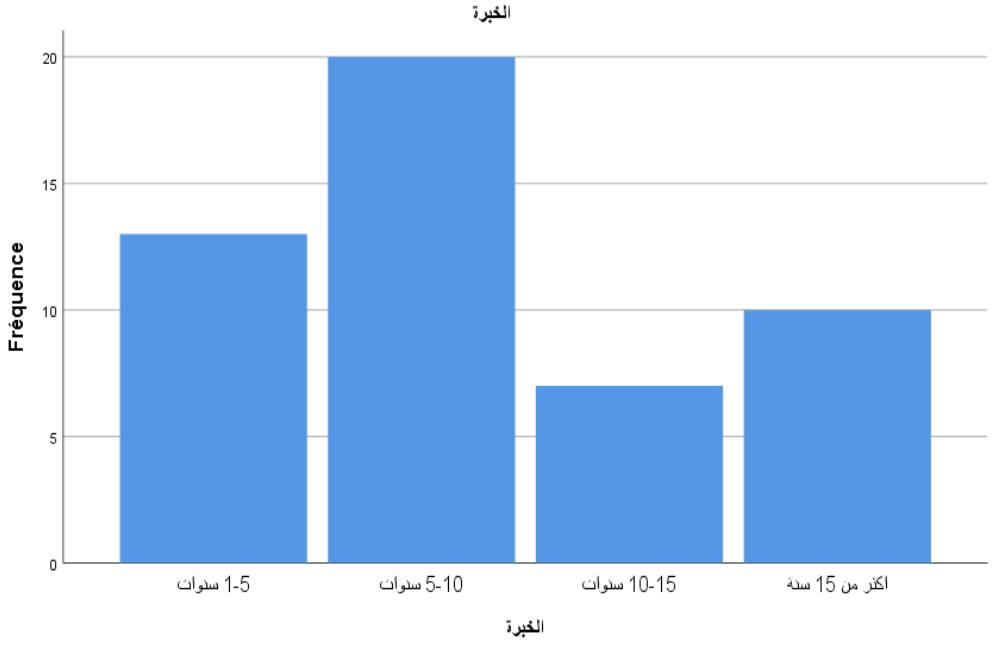

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

كان عدد الموظفين محل الدراسة الذين تتراوح خبرتهم ما بين (5-10) سنوات (20) أفراد شكلوا ما نسبته (40 %) ، فيما كانت نسبة الموظفين ذو خبرة ما بين(1-5) سنوات هي (26 %)، أما الفئة التي تمتلك خبرة أكثر من15 سنة فقد شكلت نسبة(20%)، في حين بلغ عدد الموظفين الذين يملكون خبرة ما بين (10-15) (7) و نسبة 14٪

2- التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

باستخدام البرنامج الإحصائي " SPSS" قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات العوامل المساعدة على ربحية البنوك ذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لأراء الموظفين مع المتوسط المعياري للمقياس الخماسي المستخدم في الدراسة و المتمثل في القيمة (3)، بحيث أن الفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (3) تعني أن هناك درجة موافقة ضعيفة ، و العكس بالنسبة للفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (3)، وذلك اعتماداً على مقياس الفقرات الذي تتراوح درجاته بين (1-5) كما يلي:

الجدول: المقياس الخماسي " ليكارت " المستخدم لقياس الاستمارة.

الجدول (06): درجة مقياس ليكارت

الإجابة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر من إعداد الطالبتان

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدى كالأتي:

1. تحليل المحور الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية.

الجدول (07):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

رقم الفقرة	فقرات محور العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تتأثر ربحية البنوك بالقيود المفروضة على حركة البضائع	2.9600	1.7711	ضعيفة
2	تتأثر عملية نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب الأعمال الإرهابية	2.9600	1.124413	ضعيفة
3	تتأثر عمليات البنوك بما يتعلق بتوزيع الموارد المالية	3.1800	1.02400	متوسطة
1. الدرجة الكلية للمحور الفرعي الظروف الاقتصادية والسياسية		3.0333	0.083095	متوسطة
4	تؤثر التشريعات القانونية بدرجة كبيرة على أداء البنوك التجارية بشكل عام.	3.3600	0.98478	متوسطة
5	تؤدي الضوابط المصرفية الى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية .	3.9400	0.71171	قوية
6	تؤدي القوانين الصادرة من البنك المركزي الى تحديد نسب السيولة و الاحتياطي الإلزامي	3.7000	0.99488	قوية
2. الدرجة الكلية للمحور الفرعي التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية		3.6667	0.57931	قوية

رقم الفقرة	فقرات محور العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	يعمل البنك المركزي على تخفيض الفوائد بهدف تشجيع الطلب على القروض و تشجيع الاستثمار	3.7000	0.90914	قوية
8	يعمل البنك المركزي على رفع متطلبات الاحتياطي القانوني بهدف ضبط نمو السيولة المحلية والائتمان لتحقيق أرباح	3.5400	0.90824	قوية
9	تساهم السياسة النقدية التي يفرضها المصرف المركزي في زيادة ربحية المصارف التجارية	3.5400	0.97332	قوية
	3. الدرجة الكلية للمحور الفرعي السياسة النقدية	3.5933	0.66765	قوية
10	قوة و متانة البنك تزيد من تعامل الجمهور معه و ثقتهم به مما ينعكس على ربحيته	3.8000	0.96890	قوية
11	توفر القناعة لدى بعض المتعاملين بعدم التعامل بالفوائد وتوجههم الى البنوك الإسلامية يؤثر على حصة السوقية للبنوك مما يؤثر على ربحيتها	3.5800	1.10823	قوية
الدرجة الكلية للمحور الفرعي الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي		3.6900	0.85051	قوية
12	تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية البنك وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة له.	3.3400	1.11776	قوية

رقم الفقرة	فقرات محور العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
13	إن دفع البنك لمعدلات فائدة عالية للحصول علة الموارد يؤدي الى انخفاض هامش العوائد و بالتالي انخفاض الربحية	3.3400	1.13587	قوية
4. الدرجة الكلية للمحور الفرعي المنافسة		3.340	0.88318	قوية
14	تلعب أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير على استثمارات البنك	3.8000	0.92582	قوية
15	تتأثر ربحية البنك بالتقلب في تحديد أسعار الفوائد	3.6200	1.15864	قوية
5. الدرجة الكلية للمحور الفرعي أسعار الفائدة		3.7100	0.88115	قوية
	الدرجة الكلية للمحور الثاني	3.4907	0.46982	قوية

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير :

يبين جدول رقم (07) الخاص بتحليل فقرات المجال الثاني، أن آراء أفراد العينة في جميع الفقرات كانت غالبيها ايجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ككل (3.4907) مما يدل على وجود موافقة قوية على أن العوامل الخارجية لها تأثير على ربحية البنوك ، أما بالنسبة للتقييم الجزئي لكل فقرة فقد تحصلت جميعها على متوسط اكبر من المتوسط المعياري (3) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين كانت مرتفعة جدا مما يؤكد فرضية الدراسة الأولى التي تشير إلى أن هذه العوامل(الخارجية) تأثر على ربحية البنوك .

2. تحليل المحور الثالث: العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك

الجدول رقم(8):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث.

رقم الفقرة	فقرات محورالعوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يهدف البنك إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين السيولة.	3.66	1.06	قوية
2	يهدف البنك التجاري إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين الربحية.	3.54	1.14	قوية
1. الدرجة الكلية للمحور الفرعي أرباح أو خسائر الأوراق المالية		3.60	0.82	قوية
3	تتأثر ربحية البنك بمدى كفاءة إدارته على الموازنة بين العائد و المخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.	3.52	1.14	قوية
4	تتأثر ربحية البنك التجاري بمدى خبرة الإدارة و قدرتها على تنفيذ الوظائف الإدارية.	4.54	5.78	قوية
5	تساهم القرارات التي تتخذها إدارة البنك التجاري في تعظيم ربحيته من خلال الموازنة بين الربحية و الأمان و السيولة.	3.46	1.23	قوية
2. الدرجة الكلية للمحور الفرعي إدارة البنك		3.84	2.11	قوية
6	يقاس حجم البنك بمقدار ما يمتلكه من موجودات و حقوق الملكية.	3.48	1.21	قوية
7	يساهم حجم موجودات المصرف في زيادة قدرته على الاستثمار و بالتالي زيادة ربحيته.	3.28	5.84	متوسطة

رقم الفقرة	فقرات محورالعوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	3. الدرجة الكلية للعامل الفرعي حجم البنك	**3.88**	**3.04**	**قوية**
8	يركز البنك على جذب ودائع التوفير و الودائع لأجل أكثر من الأنواع الأخرى من الودائع.	**3.66**	**1.08**	**قوية**
9	تؤثر تكلفة الودائع على ربحية المصرف .	**3.42**	**1.12**	**قوية**
10	يؤثر تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل إلى أقصى حد ممكن على ربحية المصرف التجاري	**3.38**	**1.08**	**متوسطة**
	4. الدرجة الكلية للمحور الفرعي هيكل الودائع	**3.48**	**0.82**	**قوية**
11	يوجه البنك الجانب الأكبر من موارده المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية	**3.32**	**1.13**	**متوسطة**
12	يقوم المصرف بتوظيف موارده من الأصول الثابتة بنسب محدودة و بالقدر الذي يلزم لممارسة العمل المصرفي .	**3.3200**	**0.935**	**متوسطة**
13	يركز المصرف في توظيف أمواله على التسهيلات الائتمانية.	**3.40**	**1.06**	**قوية**
	5. الدرجة الكلية للمحور الفرعي توظيف الموارد	**3.34**	**0.75**	**متوسطة**
14	تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنك بشكل كبير على ربحيته.	3.68	**0.91**	**قوية**
15	يعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الديون المعتبرة	**3.32**	**1.16**	**متوسطة**

رقم الفقرة	فقرات محورالعوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
6. الدرجة الكلية للمحور الفرعي أرباح أو خسائر القروض		**3.50**	**0.81**	**قوية**
16	يهتم البنك بالسيولة كعنصر حماية وأمان لتعظيم ربحيته .	**3.42**	**1.10**	**قوية**
17	يقوم البنك بتقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض و السلفيات و دراسة سلوك الودائع.	**3.40**	**1.14**	**قوية**
18	يحدد البنك المركزي نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحفظ بها المصرف التجاري .	**3.56**	**1.16**	**قوية**
7. الدرجة الكلية للمحور الفرعي السيولة		**3.46**	**0.82**	**قوية**
19	يسعى البنك لتحسين سمعته من أجل كسب ثقة العملاء.	**3.60**	**1.26**	**قوية**
20	يطمئن العملاء للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمهم و ثقتهم بأن هذه البنوك قادرة على البقاء و الاستمرار.	**3.76**	**1.21**	**قوية**
8. الدرجة الكلية للمحور الفرعي عمر البنك		**3.69**	**1.08**	**قوية**
21	يمتلك البنك أعداد كافية من الموظفين مما يحقق زيادة طاقته الإنتاجية.	**3.60**	**1.19**	**قوية**
22	يحقق الانتشار الجغرافي للمصرف و خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة زيادة عدد المتعاملين معه.	**3.56**	**1.21**	**قوية**
23	يحقق الانتشار الجغرافي للمصرف زيادة حجم الودائع و التسهيلات و العمليات المصرفية.	**3.68**	**1.15**	**قوية**

رقم الفقرة	فقرات محورالعوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
9.	**الدرجة الكلية للمحور الفرعي عدد موظفي و فروع المصرف**	**3.61**	**0.87**	**قوية**
	الدرجة الكلية للمحور الثالث	**3.59**	**0.71**	**قوية**

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss

التفسير :

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث والذي يبين أن درجة الموافقة الكلية فيه كانت قوية حيث بلغ المتوسط الحسابي في هذا المحور (3.59) بانحراف معياري(0.71)، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن ربحية البنوك تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية .

3. تحليل محور الدرجة الكلية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك :

الجدول (09) نتائج تحليل المحور الكلي للعوامل المؤثرة

رقم الفقرة	محاور العوامل المؤثرة على ربحية البنوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	**الدرجة الكلية للعوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك**	**3.49**	**0.46**	**قوية**
2	**الدرجة الكلية للعوامل الخارجية المؤثرة على البنوك**	**3.59**	**0.71**	**قوية**
3	**الدرجة الكلية للعوامل المؤثرة عل الربحية**	**3.54**	**0.48**	**قوية**

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير :

يبين الجدول رقم (9) الخاص بتحليل المحاور الثلاثة المدروسة أن أراء أفراد العينة كانت موجبة والذي يبين أن درجة الموافقة كانت قوية حيث بلغ متوسط الحسابي في المحور الأول (3.49) بانحراف معياري (0.46) و بالنسبة للمحور الثاني بلغ متوسطه الحسابي (3.59) بانحراف معياري (0.71) أما بالنسبة للمحور الكلي الذي يضم كلا المحورين بلغ متوسط الحسابي (3.54) و انحرافه المعياري (0.48) ومن هنا نستنتج أن العوامل تؤثر على ربحية البنوك التجارية ولكن العوامل الخارجية لها درجة تأثير اكبر.

ارتباطات محاور الدراسة :

1.ارتباط العوامل الخارجية:

الجدول : (10): نتائج ارتباط العوامل الخارجية

العوامل الخارجية		الظروف الاقتصادية والسياسية	التشريعات القانونية الضوابط المصرفية	السياسة النقدية	الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي	المنافسة	أسعار الفائدة
العوامل الخارجية	1	0.618**	0.723**	0.727**	0.548**	0.567**	0.479**
		0.00	0.00	0.000	0.000	0.000	0.000
الظروف الاقتصادية والسياسية	ارتباط بيرسن	1	0.438**	0.331*	-0.009	0.063	0.195
	احتمال		0.01	0.019	0.950	0.664	0.176
التشريعات القانونية الضوابط المصرفية	ارتباط بيرسن	0.438**	1	0.516**	0.449**	0.160	0.140
	احتمال	0.01		0.00	0.001	0.268	0.332
السياسة النقدية	ارتباط بيرسن	0.331*	0.516**	1	0.426**	0.257	0.125
	احتمال	0.019	0.00		0.002	0.072	0.387
الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي	ارتباط بيرسن	-0.009	0.449**	0.426**	1	0.347*	-0.034
	احتمال	0.950	0.001	0.002		0.014	0.815
المنافسة	ارتباط بيرسن	0.063	0.160	0.257	0.347*	1	0.392**
	احتمال	0.664	0.268	0.072	0.014		0.05
أسعار الفائدة	ارتباط بيرسن	0.195	0.140	0.125	-0.034	0.392**	1
	احتمال	1.76	0.332	0.387	0.815	0.005	

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المحور الأول العوامل الخارجية و محاوره الفرعية الستة (الظروف الاقتصادية و السياسية**618.، التشريعات القانونية والضوابط المصرفية**732. ، السياسة النقدية**727. الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي**548. ، المنافسة**567. ، أسعار الفائدة**479.) بينها ارتباط قوي موجب ذو دلالة إحصائية اقل من 0.05 (.000)

- بالنسبة للمحور الفرعي الظروف الاقتصادية ارتباطه مع المحاور الفرعية الأخرى نلاحظ هناك ارتباط قوي موجب مع التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية 0.432 بدلالة 0.01 و ارتباط موجب متوسط مع السياسة النقدية 0.331 بدلالة 0.019 .
- التشريعات القانونية لها ارتباط قوي موجب مع الظروف الاقتصادية ومع السياسة النقدية و الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي بدلالة اقل من 0.05.
- السياسة النقدية لها ارتباط قوي مع التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية بعامل بيرسن 0.516 بدلالة 0.000 و مع الثقافة الاجتماعية 0.426 بدلالة 0.02 ولها ارتباط متوسط مع الظروف الاقتصادية و السياسية 0.331 بدلالة 0.019
- الثقافة الاجتماعية لها ارتباط قوي موجب مع التشريعات القانونية 0.449 بدلالة 0.001 ومع السياسة النقدية 0.426 بدلالة 0.002 و ارتباط متوسط مع المنافسة 0.347 بدلالة 0.014
- نلاحظ أن المنافسة لها ارتباط قوي موجب مع أسعار الفائدة 0.392 بدلالة 0.005 وارتباط متوسط مع الثقافة الاجتماعية 0.374 بدلالة 0.014 .
- أسعار الفائدة لها ارتباط قوي موجب مع المنافسة 0.392 بدلالة 0.005

2.ارتباط العوامل الداخلية :

الجدول 11 : نتائج ارتباط العوامل الداخلية

العوامل الداخلية		أرباح او خسائر الأوراق المالية	إدارة البنك	حجم البنك	هيكل الودائع	توظيف الموارد	أرباح او خسائر القروض	السيولة	عمر البنك	عدد موظفي و فروع المصرف
العوامل الداخلية	ارتباط بيرسن	0.450**	0.620**	0.548**	.623**	.683**	.504**	.597**	0.510**	0.618**
	احتمال	.001	0.00	0.000	0.000	0.000	.000	0.000	.000	.000
أرباح او خسائر الأوراق المالية	ارتباط بيرسن	1	0.237	0.140	0.193	0.339*	0.198	0.151	0.264	0.320*
	احتمال		0.098	0.333	0.180	0.016	0.167	0.294	0.064	0.024
إدارة البنك	ارتباط بيرسن	0.237	1	0.080	0.170	0.268	0.208	0.236	0.163	0.233
	احتمال	0.98		0.581	0.237	0.060	0.148	0.099	0.258	0.104
حجم البنك	ارتباط بيرسن	0.140	0.080	1	0.224	0.313*	0.187	0.244	0.081	0.142
	احتمال	0.333	0.581		0.118	0.027	0.193	0.088	0.576	0.326
هيكل	ارتباط بيرسن	0.193	0.170	0.224	1	0.562**	0.354*	0.389**	0.486**	0.410**

الودائع	**احتمال**	**0.000**	**0.180**	**0.237**	**0.118**		**0.000**	**0.012**	**0.005**	0.000	**0.003**
توظيف الموارد	**ارتباط بيرسن**	**0.683****	**0.339***	**0.268**	**0.313***	**0.562****	**1**	**0.438****	**0.456****	**0.317***	**0.310***
	احتمال	**0.000**	**0.016**	**0.060**	**0.027**	**0.000**		**0.001**	**0.001**	**0.025**	**0.028**
أرباح او خسائر القروض	**ارتباط بيرسن**	**.504****	**.198**	**.208**	**.187**	**.354***	**.438****	**1**	**.338***	**0.173**	**0.286***
	احتمال	**0.000**	**.1670**	**0.148**	**0.193**	**0.012**	**0.001**		**0.016**	**0.230**	**0.044**
السيولة	**ارتباط بيرسن**	**0.597****	**0.151**	**0.236**	**0.244**	**0.389****	****456.**	**0.338***	**1**	**0.158**	**0.441****
	احتمال	**0.000**	**0.294**	**0.099**	**0.088**	**0.005**	**001.**	**0.016**		**0.273**	**0.001**
عمر البنك	**ارتباط بيرسن**	.510**	**0.264**	**0.163**	**0.081**	**.486***	***317.**	**0.173**	**0.158**	1	0.610*
	احتمال	**.000**	**0.064**	**0.258**	**0.576**	**0.000**	**025.**	**0.230**	**0.273**		0.000
عدد موظفي و فروع المصرف	**ارتباط بيرسن**	**.618****	**0.320***	**0.233**	**0.142**	0.410**	***310.**	**0.286***	**0.441****	**0.610***	1
	احتمال	**.000**	**0.024**	**0.104**	0.326	**0.003**	**028.**	**0.044**	**0.001**	0.000	

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول أن محور العوامل الداخلية له ارتباط موجب قوي مع محاوره الفرعية كما نوضح الارتباط ودلالة كل من (أرباح او خسائر الأوراق المالية **750.بدلالة 0.001

، إدارة البنك**0.620 ، حجم البنك**0.584 ، هيكل الودائع.**0،623 توظيف الموارد**0.683، أرباح او خسائر القروض**0.504 ، السيولة**597.، عمر البنك**510. ، عدد موظفي و فروع البنك **618.) بدلالة 0.000 وهي اقل من 0.05

- أرباح او خسائر الأوراق المالية له ارتباط متوسط مع توظيف الموارد 0.339 بدلالة 0.016 ومع عدد موظفي و فروع البنوك 0.320 بدلالة 0.024

إدارة البنك ليس له ارتباط مع المحاور الأخرى .

- محور حجم البنك له ارتباط متوسط مع توظيف الموارد 0.313 بدلالة 0.027
- محور هيكل الودائع له ارتباط قوي موجب مع توظيف الموارد و السيولة و عمر البنك ، عدد موظفي وفروع البنك ، ومتوسط مع أرباح او خسائر القروض 0.354 بدلالة 0.012
- محور توظيف الموارد : له ارتباط قوي موجب مع هيكل الودائع ، أرباح او خسائر القروض و السيولة و له ارتباط متوسط مع حجم البنك أرباح او خسائر الأوراق المالية عمر البنك ،عدد موظفي فروع البنك
- محور أرباح او خسائر القروض له ارتباط موجب قوي مع توظيف الموارد 0.348 بدلالة0.001

ومتوسط مع هيكل الودائع و السيولة و عدد موظفي و فروع البنك.

- محور السيولة له ارتباط قوي موجب مع هيكل الودائع و توظيف الموارد و عدد موظفي فروع البنك و ارتباط متوسط مع أرباح او خسائر القروض .
- محور عمر البنك له ارتباط قوي موجب مع هيكل الودائع و عدد موظفي و فروع البنك و له ارتباط متوسط مع توظيف الموارد.
- محور عدد موظفي و فروع البنك ارتباط قوي موجب مع هيكل الودائع و السيولة و عمر البنك و له ارتباط متوسط مع أرباح او خسائر الأوراق المالية و مع توظيف الموارد و أرباح او خسائر القروض .

3.ارتباط العوامل الكلية:

الجدول (12): نتائج ارتباط العوامل الكلية

		العوامل المؤثرة	العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
العوامل المؤثرة	**ارتباط بيرسن**	**1**	**.708****	**.884****
	احتمال		**0.000**	**0.000**
العوامل الخارجية	**ارتباط بيرسن**	**.708****	**1**	**.297***
	احتمال	**0.000**		**0.036**
العوامل الداخلية	**ارتباط بيرسن**	**.884****	**.297***	**1**
	احتمال	**.000**	**.036**	

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول أن هناك ارتباط قوي موجب بين المحور الكلي للعوامل المؤثرة على ربحية البنك و محور العوامل الداخلية و العوامل الخارجية بدلالة اقل من 0,05.

محور العوامل الخارجية له ارتباط موجب متوسط مع العوامل الداخلية 0,299بدلالة 0,036.

محور العوامل الداخلية له ارتباط موجب متوسط مع العوامل الخارجية0,297 بدلالة 0,036.

3- دراسة الانحدار للعوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك

1.نموذج الدراسة :

R=C+b1*A1+b2*A2+U

بحيث:

C:ثابت(الربحية)

A1: العوامل الخارجية

A2: العوامل الداخلية

U: الخطأ

2. تقدير معادلة أثر العوامل الداخلية و الخارجية على ربحية البنوك

الجدول (13) : نتائج نموذج الانحدار

متغيرات	معاملات	Stdالخطأ	معنوية	الاحتمال
C	0.002698	0.004227	0.638178	0.5265
A1	0.394618	0.001169	337.6014	0.0000
A2	0.604759	0.000772	783.0106	0.0000
معامل الانحدارR	0.999952		Meandependent var	3.551200
لانحدار	0.003670		Akaike info criterion	-8.318977
قيمة F	485182.5		Durbin-Watson stat	1.939689
احتمال F	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات eviews10

3. معادلة الانحدار :

R= 0.002698 +0.394618.A1+0.604759.A2

التفسير:

بالنسبة للمعاملات :

- ❖ بما أن لدينا معامل 0.39 فان الزيادة ب 1% في العوامل الخارجية ستؤدي زيادة ب0.3946 في العوامل المؤثرة علي الربحية.
- ❖ و لدينا معامل 0.60 فان الزيادة ب 1% في العوامل الداخلية زيادة ب0.6047 في العوامل المؤثرة علي الربحية.
- ❖ معامل انحدار 0.9999 هدا يدل أن العوامل الداخلية و العوامل الخارجية تشرح ما نسبته 99% في تغير العوامل الكلية المؤثرة في الربحية.

هناك علاقة موجبة بين العوامل المؤثرة على الربحية و العوامل الخارجية و الداخلية حسب نموذج الانحدار.

حسب نموذج EVIEWS نلاحظ أن Cليست معنوية و ذلك لان احتمالها 0.05<0.5265 و العوامل الخارجية و العوامل الداخلية معاملات معنوية لان احتمالهم 0.000 اصغر من 0,05

جودة النموذج :

بما إن قيمة0.05 ‹F فان النموذج قابل للدراسة.

4- اختبارات جودة النموذج :

1- دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي

H_0: غياب الارتباط الذاتي بين البواقي .

H_1: وجود الارتباط الذاتي بين البواقي .

نتائج الاختبار موضحة في الجدول الأتي

جدول (14)

نتائج اختبار (LM Tests) للارتباط ذاتي بين البواقي

	قيمة الاختبار	معنوية الاحتمال
F-statistic	0.933158	0.5263
Obs*R-squared	12.11949	0.4361

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات eviews10

بما أن قيمة الاحتمال لكل من اختبار F-statistic و R-squard أكبر من 0.05 معناه قبول Ho ورفض H_1 ونقول غياب الارتباط الذاتي بين البواقي.

2-التوزيع الطبيعي للبواقي : jarque –bera

الفرضيات :

H_0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

H_1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي .

الجدول (15)

نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي : jarque –bera

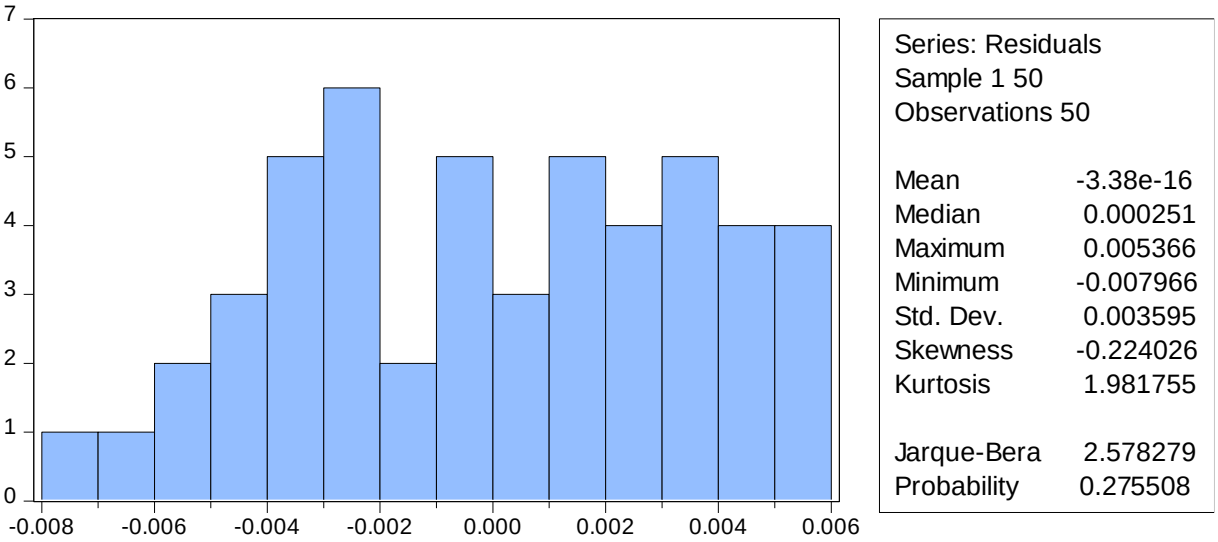

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج eviews

بما أن احتمال Jarque–beraاكبر 0.05 معناه نقبلHo و نقول البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

3–اختبار ثبات تباين الأخطاء :

الفرضيات

H_0: تبات تباين الأخطاء .

H_1:عدم ثبات تباين الأخطاء .

(16)نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء الجدول

	قيمة الاختبار	معنوية الاحتمال
F–statistic	2.564629	0.1160
Obs*R–squared	2.535413	0.1113

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات eviews10

بما أن قيمة الاحتمال لكل منf–statistic و R–squard اكبر من 0.05 معناه قبول الفرضية Ho ونقول أن هناك تبات تباين الأخطاء .

4.اختبار الفرضيات

الفرضيات:

الفرضية الأولى: دراسة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى إلى الجنس.

منهجية الفرضيات :

H_0 : لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة عللا ربحية البنوك يعزى الى الجنس .

H_1 : يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الجنس.

1.اختبار القانون الطبيعي :

H_0: البيانات المحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي .

H_1: البيانات المحصل عليها لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول: (17)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Test of normality

	الجنس	Statistic	Df	Sig
العوامل المؤثرة على ربحية البنوك	ذكر	0.131	29	0.200*
	انثى	0.116	21	0.200*

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير:

بما أن القيمة المعنوية *sig=0.200 اكبر من 0.05 معناه أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.اختبار test ANOVA

الجدول (18)

نتائج اختبار test ANOVA

Sig	F
0.540	0.381

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير:

بما أن 0.540 = sigاكبر من 0.05 معناه سوف نقبل Ho و نرفضH1 أي لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الجنس.

الفرضية الثانية: دراسة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى إلى الوظيفة.

H_0: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الوظيفة.

H_1 : يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الوظيفة .

1. اختبار القانون الطبيعي :

H_0: البيانات المحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي

H_1: البيانات المحصل عليها لا تتبع التوزيع الطبيعي .

الجدول: (19)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Test of normality

العوامل	الوظيفة	Statistic	Df	Sig
المؤثرة على ربحية البنوك	مدير فرع	0.192	8	0.200*
	رئيس قسم	0.278	11	0.017
	موظف	0.110	31	0.200*

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير:

بما أن القيمة المعنوية *0.200=sig اكبر من 0.05 معناه أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.اختبار test ANOVA

الجدول (20):

نتائج اختبار test ANOVA

F	Sig
0.670	0.517

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير:

بما أن 0.517=sigاكبرمن0.05 معناه سوف نقبل Ho و نرفض H1 أي لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الوظيفة.

الفرضية الثالثة : دراسة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى إلى المؤهل .

H_0: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى المؤهل.

H_1 : يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى المؤهل .

1-اختبار القانون الطبيعي (test of normality):

H_0: البيانات المحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي .

H_1: البيانات المحصل عليها لا تتبع التوزيع الطبيعي .

الجدول (21)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Test of normality

العوامل	المؤهل	Statistic	Df	Sig
المؤثرة على ربحية البنوك	ليسانس	0.142	22	0.200*
	ماستر	0.139	12	0.200*
	شهادة جامعية	0.246	10	0.087
	دراسات عليا	0.242	6	0.200*

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير :

بما إن القيمة المعنوية *sig=0.200 اكبر من 0.05 معناه أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

2- اختبار : test ANOVA

نتائج اختبار test ANOVA الجدول (22)

Sig	F
0.727	1.342

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير :

بما أن 0.727 اكبر من 0.05 معناه سوف نقبل Ho و نرفض H1 اي لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى المؤهل

الفرضية الرابعة: دراسة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى إلى الخبرة .

H_0: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الخبرة.

H_1: يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الخبرة .

1-اختبار القانون الطبيعي (test of normality):

H_0: البيانات المحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي .

H_1: البيانات المحصل عليها لا تتبع التوزيع الطبيعي ..

الجدول :(23)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Test of normality

العوامل	الخبرة	Statistic	Df	Sig
المؤثرة على ربحية البنوك	1-5 سنوات	0.142	13	0.200*
	5-10 سنوات	0.104	20	0.200*
	10-15 سنوات	0.155	7	0.200*
	أكثر من 15 سنة	0.236	10	0.122

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير :

بما أن القيمة المعنوية sig=0.200* اكبر من 0.05 معناه أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

2-اختبار : test ANOVA

الجدول(24)

نتائج اختبار test ANOVA

F	Sig
0.277	.842

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير :

بما أن 0.842 اكبر من 0.05 معناه سوف نقبل Ho و نرفض H1 اي لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك يعزى الى الخبرة.

اختبارT: لوجود اختلاف لأثر العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك .

H_0: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية و العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

H_1: يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية و العوامل المؤثرة على ربحية البنوك.

نتائج اختبار T الجدول :(25)

	المتوسط	اختبارt	درجة المعنوية sig
العوامل الداخلية	3.4907	7.385	0.000
العوامل الخارجية	3.5904	5.875	0.000
العوامل الكلية	3.5409	7.953	0.000

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج spss

التفسير : بما أن القيمة المعنوية اقل من 0.05 نرفض Ho و نقبل H1 أي يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية لأثر العوامل الداخلية و الخارجية و العوامل الكلية المؤثرة على ربحية البنوك.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هدا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما هي أهم العوامل و المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة التطبيقية بتوزيع استبيانات على مختلف البنوك التجارية لولاية سعيدة (BADR .BNA.AGB.CNEP) ,إذ تناولنا في هدا الفصل جزئين , الأول تعرضنا فيه الى الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية و الجزء الثاني تطرقنا فيه الى عرض نتائج الدراسة و تحليلها و مناقشتها .

و في الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة خلصت الى النتائج التالية :

* هناك علاقة معنوية و ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك و العوامل الداخلية المؤثرة .

* هناك علاقة معنوية و ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك والعوامل الخارجية المؤثرة.

* هناك علاقة معنوية و ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك و العوامل الكلية المؤثرة.

الخاتمة

الخاتمة العامة

هدفت الدراسة إلى دراسة و تحليل ربحية البنوك التجارية و والمؤشرات التي تستخدم قي قياسها و كذلك التعرف عليها سواء كانت سلبا لتفاديها أو التقليل منها أو ايجابيا لمحاولة زيادتها و تعظيمها و كذلك الوصول إلى نتائج المحافظة على أرباح البنوك التجارية و تحسين ربحيتها و معالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية .

و بناءا على ما تم استعراضه في هذه الدراسة في إطار نظري وتحليل إحصائي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

اختبار فرضيات الدراسة :

قصد دراستنا إلى البحث في أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، من خلال النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة يمكن أن نثبت أو ننفي فرضيات الدراسة التالية:

الفرضية الفرعية الاولى : تتأثر ربحية البنوك بمجموعة من العوامل الخارجية .

الفرضية الفرعية الثانية : تتأثر الربحية بمجموعة من العوامل الداخلية .

الفرضية الرئيسة : تتأثر الربحية بمجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية.

نتائج الدراسة :

بعد معالجتنا لهذا البحث وعلى ضوء الفرضيات السابقة تم التوصل الى النتائج التالية :

نتائج الجانب النظري :

- تعرف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

- تقاس ربحية المصارف من خلال : القوة الايرادية أو العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) العائد على الودائع ، العائد على الأموال المتاحة.
- يوجد بعض المخاطر التي تهدد ربحية البنوك المتمثلة في : في المخاطر المالية ، التشغيلية ، المهنية...
- تتأثر ربحية البنوك التجارية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها الى عوامل خارجية وأخرى داخلية.

– تختلف العوامل المؤثرة على ربحية البنوك في أهميتها النسبية ،و قد جاءت هده العوامل وفق الترتيب التالي : الظروف الاقتصادية و السياسة ، التشريعات القانونية ، السياسة النقدية،الثقافة الاجتماعية ، المنافسة ،أسعار الفائدة ،أرباح او خسائر الأوراق المالية ، إدارة البنك ، حجم البنك،هيكل الودائع ،توظيف الموارد ،أرباح او خسائر القروض ،السيولة ،عمر البنك ،عدد موظفي و فروع البنك.

–تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارتها على الموازنة بين العائد و المخاطر ،و على تخفيض التكاليف و زيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة .

–تتأثر ربحية البنوك بحجم البنك،فكبر حجم البنك (مقاسا بالموجودات)يؤدي الي انخفاض معدل العائد على الموجودات ، كما أن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار ،و بالتالي زيادة ربحيتها .

–تتأثر ربحية البنوك التجارية بهيكل الودائع ،حيث تقوم المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير و لأجل ،و ذلك لان هده الودائع تعطي تلك البنوك مرونة اكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل و ذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر ،كما تسعى الى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع الى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها .

نتائج الجانب التطبيقي :

- هناك ارتباط بين كل العوامل الفرعية و الرئيسية لها خارجية كانت أم داخلية .
- هناك ارتباط قوي بين العوامل المؤثرة على ربحية البنوك و العوامل الخارجية والداخلية.
- كما أتبث نموذج الانحدار إلى أن هناك علاقة موجبة بين العوامل المؤثرة على الربحية و العوامل الخارجية و الداخلية ، كما أن الزيادة ب 1% في العوامل الخارجية ستؤدي إلى زيادة ب0.3946 في العوامل المؤثرة على الربحية والزيادة ب 1% في العوامل الداخلية ستؤدي إلى الزيادة ب0.6047 في العوامل المؤثرة على الربحية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل على ربحية البنوك يعزى الى متغير الجنس.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل على ربحية البنوك يعزى الى متغير الوظيفة.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل على ربحية البنوك يعزى الى متغير المؤهل العلمي .
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل على ربحية البنوك يعزى الى متغير الخبرة

التوصيات :

على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة و الفرضيات يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتي قد تساهم الى حد ما في تجاوز العقوبات في إشكالية عوامل الربحية إذ نذكر منها :

1) ضرورة القيام البنوك التجارية بتنويع استثماراتها من اجل زيادة الإيرادات و تقليل المخاطر .

2) يتوجب على البنوك التجارية جذب اكبر قدر ممكن من ودائع التوفير و ذلك من اجل تخفيض تكلفة الودائع لديها ، خاصة في ظل انخفاض الطلب على الائتمان ، و كونها بنوك تجارية تركز على الائتمان قصير الأجل .

3) ايلاء السيولة النقدية مزيد من الاهتمام كعنصر حماية و أمان لتعظيم ربحية البنك .

4) ضرورة العمل على زيادة حجم الرافعة المالية الى أقصى حد ممكن ، و ذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية (الرافعة المالية) تزداد ربحية البنك شريطة امتلاكه القدرة على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة اكبر من تلك التي يدفعها المودعين

5) تطوير الخدمات البنكية بما يسهم في تشجيع إقبال المودعين و المقترضين للتعامل معها

6) العمل على توسيع انتشار المصارف التجارية جغرافيا من خلال زيادة عدد فروعها مما يسمح لها جذب الودائع و منح التسهيلات الائتمانية .

7) تشجيع الدراسات و الأبحاث على هدا القطاع لما لهدا القطاع من دور مهم في تنشيط الاقتصاد الوطني .

آفاق البحث :

إن هذا البحث يمثل دراسة متواضعة حاولنا من خلالها البحث في العوامل المساعدة على ربحية البنوك ، ومازال هناك عدة جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج الى المزيد من التعميق و نقترحها في شكل عناوين تصلح تكون إشكاليات موضوعات بحوث مستقبلية :

- إجراء الدراسة باستخدام طرق و أساليب أخرى من اجل ضبط نتائج الدراسة .

-تطبيق هذه الدراسة على عدة بنوك من اجل تعميم النتائج .

قائمة المراجع

- **باللغة العربية :**

I. الكتب

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر و التوزيع ،عمان 2015
2. إياد منصور حسن ، إدارة العمليات البنكية و النقدية ، دار ابن النفيس للنشر و التوزيع ، عمان 2019
3. جميل، عبد الكريم احمد، التسويق المصرفي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015
4. خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت،1986
5. الدعمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط2 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002
6. زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،2003
7. العامري ،محمد على إبراهيم،الإدارة المالية المتقدمة،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن.2010
8. محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2005

II. المذكرات :

1. باسل حسن أبو زعيتر،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية فلسطين ،2006
2. الراشدان ،أيمن احمد ،محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ،رسالة ماجستير ،جامعة أل البيت ،عمان الأردن،2002 .
3. رامي أكرم مزيق ،عبد الحامد حمودي ،منذر مرهج تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية –رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة تشرين ،سوريا ،2014.
4. رقاقدة نبيلة ،دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية مذكرة ماجستير قسم علوم تجارية تخصص ثقنيات الكمية في المالية، كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2015-2016.
5. الشماع ،خليل محمد حسن ، إدارة المصارف مطبعة الزهراء ،الطبعة الثانية ،بغداد ،1995.
6. الفتلي قيصر علي عبيد ،استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية .مجلة القادسية للعلوم الإدارية ،المجلد 16 العدد2 ،2014

7. مرهج ،منذر –حمودة ،عبد الواحد مزيق اكرم ،تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية ،مجلة جامعة تشرين ،سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد (36) ،العدد (2) ،2014
8. المشهراوي ،اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية ،رسالة ماجستير ،جامعة غزة الإسلامية ،فلسطين ،2007
9. نجاة موسى،اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية،مذكرة ماستر،جامعة ورقلة 2011
10. واضح نعيمة ،العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية،أطروحة لنيل شهادة دكتوره قسم العلوم الاقتصادية، شعبة تسيير ومالية المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم تلمسان ،الجزائر2016-2017

III. المجلات :

1. أحمد موسى كريم ، أثر العوامل الخارجية على ربحية المصارف التجارية دراسة حالة المصرف الأهلي العراقي ، مجلة العلوم الإدارية العراقية،المجلد(2)،العدد(1)، جامعة العراقية، العراق، 2017
3. بسام الحسين ،مأمون حمدان :العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية _دراسة تطبيقية ،مجلة جامعة البحث .المجلد 38 العدد 33، جامعة دمشق، عام 2016
4. حسن حزوري (العوامل المؤثرة على ربحية البنوك)دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية مجلة جامعة الفرات –سلسلة العلوم الأساسية العدد ،جامعة العراق ، لعام 2018
5. سامر محمد فخري ،مؤشر الربحية المصرفية و العوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (2)، العراق ،2016

IV. مواقع الكترونية :

1. دليل المحاسن على الموقع www.jsp-dir.net

V. القوانين و التشريعات :

1. المادة 114 من القانون المتعلق بقانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ14-04-1990

باللغة الاجنبية :

1. .Antonio Trujillo-Ponce ,"what Determines the Profit ability of Banks ? Evidence From Spain ".,Pablo de Olavide University.
2. . Berger ,(1995) , "The relationship Between Capital and Fornings In Banking ",New York ,McGraw-Hill
3. . Bikram ,G .Scholar ,R.,(2007)," Profitabilty Analysis of Public Sector Banks In India", Indian Management Studies Journal 11.
4. .Christos K.Staikouras ,(1998) ,"The Determinants Of European Bank Profitability ",International ,BUSINESS & Economies Research Journal ,Vol .3,N.6.
5. . Flamini , V.,McDonald, C. and Liliana Schumacher ,(2009),"The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa,International Monetary Fund ,IMF Working Paper.
6. .Gul ,S.,Irshad ,F,Zaman ,K.,(2009),"Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan ",The Romanian Economic Journal.

الملاحق

جامعة مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم :ادارة الأعمال

استبيان مذكرة الماستر

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

تقو الباحثتان : دراسة حول : **العوامل المساعدة على ربحية البنوك** نرجو منكم أن تخصصوا جزء من وقتكم الثمين لقراءة هذا الاستبيان بدقة و الإجابة على الأسئلة الواردة فيه بكل موضوعية ،علما أن مساهمتكم هي محل تقدير و احترام للجهد الذي تبذلوه في مساعدة الباحث للحصول على معلومات واقعية و حقيقية عن موضوع البحث وتشكل دعما للبحث العلمي ولن تستخدم إجاباتكم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم تعاونكم معنا مع فائق الاحترام و التقدير.

أولا : البيانات الشخصية

الجنس : ذكر أنثى

الوظيفة : مدير فرع رئيس قسم موظف

المؤهل العلمي : ليسانس ماستر شهادة جامعية دراسات عليا

الخبرة العملية : 1-5 سنوات 5-10 سنوات 10-15 سنة أكثر من 15

ثانيا : العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية .

الرقم	العبارة	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
1. الظروف الاقتصادية والسياسية						
1	تتأثر ربحية البنوك بالقيود المفروضة على حركة البضائع					
2	تتأثر عملية نقل الأموال السائلة بين المدن بسبب الأعمال الإرهابية					
3	تتأثر عمليات البنوك بما يتعلق بتوزيع الموارد المالية					
2. التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية						
4	تؤثر التشريعات القانونية بدرجة كبيرة على أداء البنوك التجارية بشكل عام.					
5	تؤدي الضوابط المصرفية الى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية .					
6	تؤدي القوانين الصادرة من البنك المركزي الى تحديد نسب السيولة و الاحتياطي الإلزامي					
3. السياسة النقدية						
7	يعمل البنك المركزي على تخفيض الفوائد بهدف تشجيع الطلب على القروض و تشجيع الاستثمار					
8	يعمل البنك المركزي على رفع متطلبات الاحتياطي القانوني بهدف ضبط نمو السيولة المحلية والائتمان لتحقيق أرباح					
9	تساهم السياسة النقدية التي يفرضها المصرف المركزي في زيادة ربحية المصارف التجارية					
4. الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي						

10	قوة و متانة البنك تزيد من تعامل الجمهور معه و تقتهم به مما ينعكس على ربحيته					
11	توفر القناعة لدى بعض المتعاملين بعدم التعامل بالفوائد وتوجههم الى البنوك الاسلامية يؤثر على حصة السوقية للبنوك مما يؤثر على ربحيتها					
5. المنافسة						
12	تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية البنك وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة له.					
13	ان دفع البنك لمعدلات فائدة عالية للحصول علة الموارد يؤدي الى انخفاض هامش االعوائد و بالتالي انخفاض الربحية					
6. أسعار الفائدة						
14	تلعب أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير على استثمارات البنك.					
15	تتأثر ربحية البنك بالتقلب في تحديد أسعار الفوائد.					

ثالثا : العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية

1. أرباح أو خسائر الأوراق المالية						
16	يهدف البنك إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين السيولة.					
17	يهدف البنك التجاري إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتأمين الربحية.					
2. إدارة البنك						
18	تتأثر ربحية البنك بمدى كفاءة إدارته على الموازنة بين العائد و المخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.					
19	تتأثر ربحية البنك التجاري بمدى خبرة الإدارة و قدرتها على تنفيذ الوظائف الإدارية.					

20	تساهم القرارات التي تتخذها إدارة البنك التجاري في تعظيم ربحيته من خلال الموازنة بين الربحية و الأمان و السيولة.					
3. حجم البنك						
21	يقاس حجم البنك بمقدار ما يمتلكه من موجودات و حقوق الملكية.					
22	يساهم حجم موجودات المصرف في زيادة قدرته على الاستثمار و بالتالي زيادة ربحيته.					
4. هيكل الودائع						
23	يركز البنك على جذب ودائع التوفير و الودائع لأجل أكثر من الأنواع الأخرى من الودائع.					
24	تؤثر تكلفة الودائع على ربحية المصرف .					
25	يؤثر تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل إلى أقصى حد ممكن على ربحية المصرف التجاري					
5. توظيف الموارد						
26	يوجه البنك الجانب الأكبر من موارده المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية					
27	يقوم المصرف بتوظيف موارده من الأصول الثابتة بنسب محدودة و بالقدر الذي يلزم لممارسة العمل المصرفي .					
28	يركز المصرف في توظيف أمواله على التسهيلات الائتمانية.					
6. أرباح أو خسائر القروض						
29	تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنك بشكل كبير على ربحيته.					

30	يعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الديون المعتبرة.					
7. السيولة						
31	يهتم البنك بالسيولة كعنصر حماية وأمان لتعظيم ربحيته .					
32	يقوم البنك بتقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض و السلفيات و دراسة سلوك الودائع.					
33	يحدد البنك المركزي نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحفظ بها المصرف التجاري .					
8. عمر البنك						
34	يسعى البنك لتحسين سمعته من أجل كسب ثقة العملاء.					
35	يطمئن العملاء للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمهم و ثقتهم بأن هذه البنوك قادرة على البقاء و الاستمرار.					
عدد موظفي و فروع المصرف						
36	يمتلك البنك أعداد كافية من الموظفين مما يحقق زيادة طاقته الإنتاجية.					
37	يحقق الانتشار الجغرافي للمصرف و خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة زيادة عدد المتعاملين معه.					
38	يحقق الانتشار الجغرافي للمصرف زيادة حجم الودائع و التسهيلات و العمليات المصرفية.					

الملخص :

تعد العوائد هدفا تسعى إليه جميع البنوك لأنه يحقق له دخلا جاريا و يضمن له البقاء و الاستمرار في المنافسة مع البنوك الأخرى و من هنا جاء هدا البحث لتسليط الضوء على بيان العوامل المؤثرة على ربحية البنوك ،و ذلك من خلال الاعتماد على البنوك التجارية لولاية سعيدة و هي :BNA –BADR–AGB–CNEP و لتحقيق ذلك قمنا بجمع البيانات اللازمة عن البنوك عينة الدراسة ،و تحليلها إحصائيا ،حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في الربحية البنوك ،و المتغيرات المستقلة المتمثلة في العوامل المؤثرة و لتحقيق ذلك تم بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع بالاستناد الى نموذج معادلة الانحدار الخطي ،و توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين العوامل المؤثرة الكلية و ربحية البنوك.

الكلمات المفتاحية : البنوك ،الربحية ،العوامل المؤثرة على ربحية البنوك .

Abstract :

Returns is a goal that all banks seek it because it achieves a current income for them and guarantees them to stay and continue to compete with other banks. Hence this research came to highlight the factors affecting the profitability of banks, by relying on commercial banks for Saida state like : BNA –BADR–AGB–CNEP. To achieve this, we collected the necessary data on the study sample banks, and analyzed them statistically. The behavior of the dependent variable represented in the profitability of banks was studied, and the independent variables represented by the influencing factors. To achieve this, a model was built to measure The relationship between the independent variables and the dependent variables based on the linear regression equation model. The study reached a number of results, the most important of which is the existence of a strong correlation between the overall influencing factors and the profitability of banks.

Key words: banks, profitability, factors affecting bank profitability.